



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الفرع: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد بنكي ونقدي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

تداعيات أزمة كورونا والحرب الأوكرانية على معدلات التضخم
العالمي

إعداد الطلبة	المشرف
1 كركاطو عبد الوحيد	د. بو العراس سفيان
2 غيشي بوجمعة	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	رئيسا
د. بو العراس سفيان	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	مشرفا ومقررا
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد بنكي ونقدي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

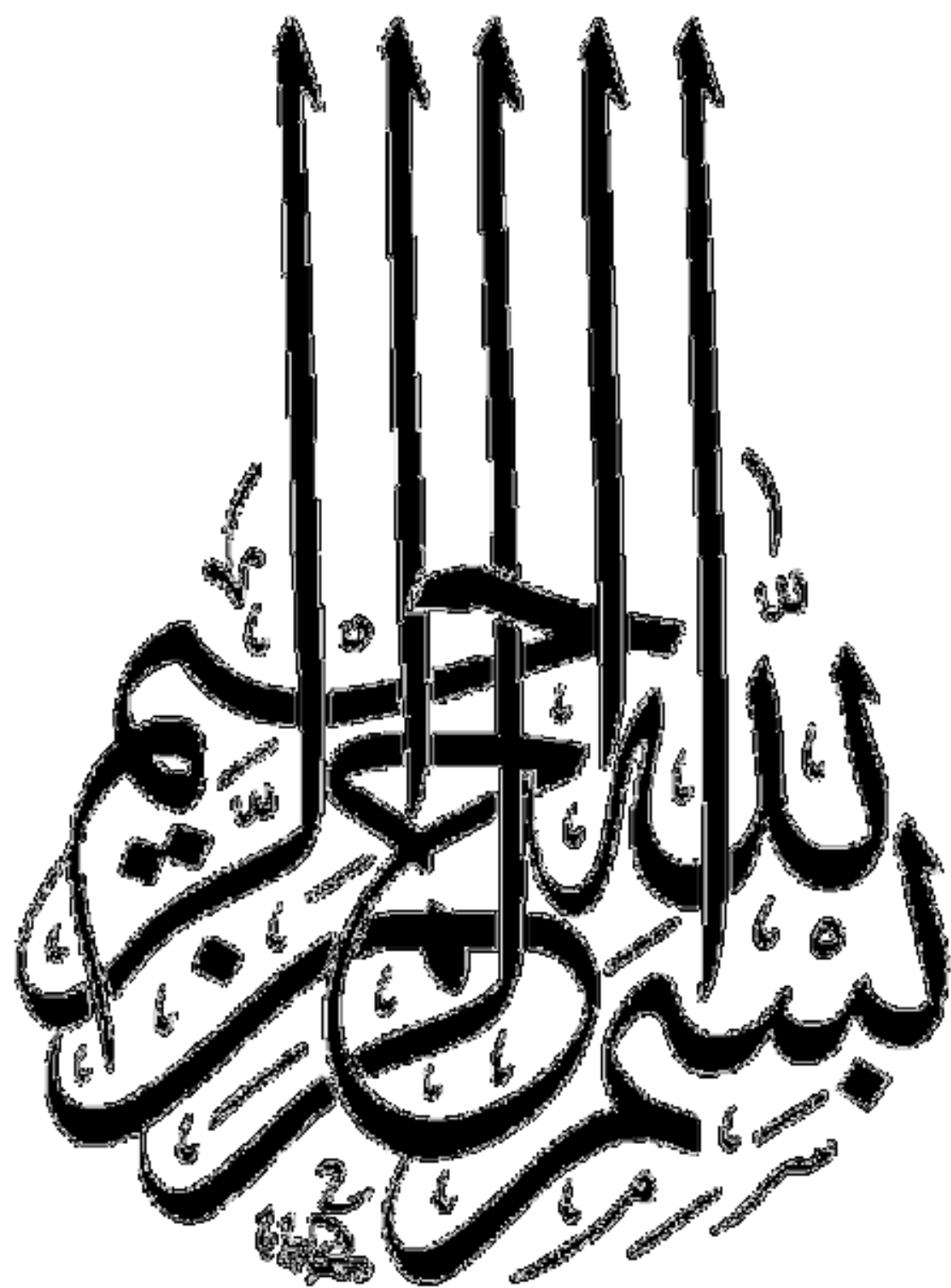
تداعيات أزمة كورونا والحرب الأوكرانية على معدلات التضخم العالمي

إعداد الطلبة	المشرف
1 كركاطو عبد الوحيد	د. بوالعراس سفيان
2 غيثي بوجمعة	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	رئيسا
د. بوالعراس سفيان	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	مشرفا ومقررا
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022



الشكر والتقدير

الحمد لله ولي التوفيق والسداد

نتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ المشرف، الدكتور "بوالعراس

سفيان" على كل توجيهاته القيمة.

كما نشكر كافة الأشخاص الذين ساعدونا في هذا العمل المتواضع ولو

بكلمة طيبة.



إهداء

نهدي ثمرة جهدنا هذا إلى

العائلتين الكريمتين



ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في التداعيات التي خلفتها كل من أزمتي كورونا والحرب الأوكرانية على معدلات التضخم العالمية ومن أجل تحقيق ذلك فقد اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي لوصف وبحث تطور التداعيات التي طرأت على معدلات التضخم العالمية أثناء الأزميتين. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة هي أن أزمتي كورونا والحرب الأوكرانية الروسية قد ساهمت في تعزيز الرفع من معدلات التضخم العالمية من خلال عدة عوامل جاءت كنتيجة للازميتين، تمثلت هذه العوامل في معدلات الإنفاق الحكومي، الاضطرابات السياسية، زيادة التكاليف وأزمة سلاسل الإمداد.

الكلمات المفتاحية: تضخم، إنفاق حكومي، أزمة كورونا، الحرب الروسية الأوكرانية، تكاليف الإنتاج، سلاسل الإمداد.

This study aims to investigate the repercussions left by each of the Corona crises and the Ukrainian war on the global inflation rates, and to concretize it, the study relied on the analytical and historical descriptive approaches to describe and discuss the evolution of the impacts that happened to global inflation rates during the two crises.

Among the most important results obtained in this study, the contribution of the Corona crisis and the Ukrainian-Russian war to increase global inflation rates through several factors resulting from the two crises. These factors were the increase in government spending, political unrest, increased costs and the supply chain crisis.

Keywords: inflation, state spending, corona, Ukrainian war, Production costs, Supply chain.

المحتوى	رقم الصفحة
البسمة	-
الشكر	I
الإهداء	II
الملخص	V-III
فهرس المحتويات	VI-VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	X
مقدمة	أ-ج
I. الخلفية النظرية والدراسات السابقة	21-2
1- ماهية التضخم	2
1.1- تعريف التضخم كظاهرة	2
2.1- النظريات المفسرة للتضخم	3
3.1- أسباب تغيرات معدلات التضخم	9
4.1- أنواع التضخم	10
2- أزمة كورونا والحرب الأوكرانية	12
1.2- تعريف الأزمة	12
2.2- أزمة كورونا	13
3.2- الحرب الأوكرانية	14
3- عرض الدراسات السابقة	16
1.3- دراسات سابقة عربية	16
2.3- دراسات سابقة أجنبية	19
II. تداعيات أزمة كورونا والحرب الأوكرانية على معدلات التضخم العالمية	52-24
1- تطور معدلات التضخم العالمية خلال أزمة كورونا والحرب الأوكرانية	24
2- معدلات الإنفاق الحكومي وأثاره على معدلات التضخم العالمي	29
1.2- منطقة اليورو	30
2.2- أمريكا	32
3.2- منطقة الشرق الأقصى والمحيط الهادي	34
4.2- أمريكا اللاتينية	39

41	5.2- المنطقة العربية وأفريقيا
44	3-الاضطرابات السياسية
47	1.3 أوروبا.
48	2.3 الشرق الأوسط وشمال أفريقي.
48	3.3 إفريقيا جنوب الصحراء.
49	4.3 نصف الكرة الغربي.
49	5.3 آسيا والمحيط الهادئ.
52	4-ارتفاع التكاليف و أزمة سلاسل الإمداد وعلاقتها بالتضخم العالمي
66	خاتمة
68-69	قائمة المراجع

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشر أسعار الاستهلاك	25
02	جدول تطور معدلات التضخم العالمي	26

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	معدلات الإنفاق في منطقة اليورو	30
02	معدلات الإنفاق في الولايات المتحدة الأمريكية	34
03	معدلات الإنفاق في الصين	35
04	معدلات الإنفاق في استراليا	36
05	معدلات الإنفاق في الهند	37
06	معدلات الإنفاق في الفلبين	37
07	معدلات الإنفاق في اندونيسيا	38
08	معدلات الإنفاق في البرازيل	40
09	معدلات الإنفاق في كولومبيا	40
10	معدلات الإنفاق في أنغولا	41
11	معدلات الإنفاق في نيجيريا	42
12	معدلات الإنفاق في جنوب إفريقيا	42
13	معدلات الإنفاق في المملكة العربية السعودية	43
14	معدلات الإنفاق في مصر	43

مقدمة:

توطئة:

عرف العالم أواخر 2019 ظهور فيروس كورونا وانتشاره، مما خلق أزمة صحية عالمية. وفي بدايات سنة 2022 شهد العالم أيضا اندلاع للحرب الأوكرانية الروسية، ما جعل العالم يشهد تعاقب اثنين من أكبر الأزمات التي عرفتھا البشرية، إذ صاحب هاتين الأزميتين عدة آثار اقتصادية واجتماعية من بينها غلاء المعيشة وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج. فقد تعطلت سلاسل الإمداد وارتفعت أسعار الطاقة، كما ظهر توجه إنفاقي كبير يخص المواد الصيدلانية ومواد النظافة والوقاية في أزمة كورونا. هذه التداعيات حتمت على الدول إتباع سياسات من أجل الحد من اشتداد وطأة الأزميتين، تجلّى ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، من خلال معدلات الإنفاق الحكومي للحد من تبعات الغلاء ومحاولة احتواء الظروف الطارئة.

- الإشكالية: بناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيس الآتي:

ما طبيعة التداعيات التي أفرزتها أزمتي كورونا والحرب الأوكرانية على معدلات التضخم العالمي؟

- التساؤلات الفرعية:

ومن خلال هذا التساؤل الرئيس يتم صياغة التساؤلات الفرعية الآتية:

✓ هل ساهم معدلات الإنفاق الحكومي خلال أزمتي كورونا والحرب الأوكرانية في ارتفاع معدلات التضخم

العالمية؟

✓ هل أثرت الاضطرابات السياسية الناتجة عن الأزميتين في ارتفاع معدلات التضخم العالمية؟

✓ هل كان للاضطراب في سلاسل الإمداد الناتج عن الأزميتين أحد مسببات ارتفاع معدلات التضخم

العالمية؟

من خلال ما سبق يتم صياغة الفرضيات الآتية:

- الفرضيات:

✓ معدلات الإنفاق الحكومي كنتيجة لأزمتي كورونا وحرب أوكرانيا أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمية.

✓ الاضطرابات السياسية الناتجة عن الأزميتين أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمية.

✓ اضطراب سلاسل الإمداد الناتج عن الأزميتين سبب في ارتفاع معدلات التضخم العالمي.

أهمية الدراسة:

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة تتجسد في الآتي:

- تعتبر هذه الدراسة إضافة جديدة للدراسات التي قدمت في هذا الموضوع على قلتها والتي تعنى بدراسة تداعيات أزمتي كورونا والحرب الروسية الأوكرانية على التضخم العالمي حيث أن هذا الموضوع يعتبر جديد ومتشعب.

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

من أبرز مبررات اختيار موضوع الدراسة هذا، الرغبة الشديدة والميولات الشخصية نحو دراسة موضوعات الاقتصاد الدولي وخاصة تأثير أزمتي كورونا والحرب الأوكرانية على الاقتصاد العالمي باعتبار أن هذا الموضوع هو حديث الساعة ويحوز على اهتمام الباحثين.

منهج الدراسة:

سعى للإجابة على إشكالية هذه الدراسة واختبار مدى صحة فرضيتها سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على التوصيف الدقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثم تحليل مضامينها

والعلاقات الرابطة بينها، كما سيتم الاعتماد المنهج التاريخي بغية تتبع نشأة ومسارات هذه الظاهرة من خلال العوامل التي عززت ارتفاع معدلات التضخم العالمي .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

*تحديد إلى أي مدى أدى معدلات الإنفاق الحكومي كنتيجة لأزمتي كورونا وحرب أوكرانيا إلى ارتفاع معدات التضخم العالمي.

*تحديد مدى مساهمة الاضطرابات السياسية الناتجة عن الأزميتين في ارتفاع معدلات التضخم العالمية.

*تحديد إلى أي مدى أدى ارتفاع تكاليف الإنتاج وأزمة سلاسل الإمداد إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمي.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تمتد الحدود الزمانية لهذه الدراسة منذ بداية ظهور كورونا أواخر 2019 مروراً بالحرب الأوكرانية في أوائل 2022 والتي لا تزال تداعياتها مستمرة إلى غاية يومنا هذا.

الحدود المكانية: أما عن الحدود المكانية فهي تعنى بكل دول العالم.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي اعترضت انجاز هذا البحث الآتي:

ضيق الوقت المتاح لإعداد مذكرة الماستر خاصة وأن الموضوع جديد ومتشعب يندرج ضمن مواضيع الاقتصاد الدولي وهو ما يحتاج إلى وقت أطول من أجل الإلمام بجميع جوانبه والتفصيل في حيثياته.

هيكل الدراسة:

في سياق الإجابة على إشكالية الدراسة واختيار الفرضيات الموضوعية، تم تقسيم هذه الدراسة إلى

فصلين: الفصل الأول تمحور حول الخلفية النظرية والدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة

تداعيات أزمتي كورونا والحرب الأوكرانية على معدلات التضخم العالمي بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

I :

الخلفية النظرية

والدراسات السابقة

1. الخلفية النظرية والدراسات السابقة:

1. ماهية التضخم:

1.1. تعريف التضخم كظاهرة:

التضخم كظاهرة اقتصادية مرت بظروف عديدة وعرفت أيضا صورا مختلفة، قد تختلف من حيث الأسباب، الحدود الزمانية والمكانية أو من حيث الآثار والحجم. هذا الاختلاف أكسب التضخم عدة تفسيرات وتعريفات تختلف حسب الجانب الذي تم من خلاله تناوله، ومن هذا المنطلق سوف نقوم بعرض بعضا من أهم التعاريف كل حسب الجانب التفسيري له.

الاتجاه الأول يعرف التضخم بناء على مسبباته، إذ يؤكد الاقتصادي فريدمان M. Friedman بأن التضخم هو ظاهرة نقدية دائما كذلك يرى Goulborn بأنه قدر كبير من النقود تطارد قليلا من السلع، وهذا ما يؤكد بأن التضخم ظاهرة نقدية صرفة من خلال العلاقة بين كمية النقود كسبب والأسعار كنتيجة¹.

كما نجد تعريفا ثانيا يمكننا إدراجه وهو كالتالي:

• يعرف الاقتصادي (Emie J. Memes) التضخم بأنه حركة صعودية للأسعار تتسم بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض وهذا الاتجاه في الغالب يميز وجهة النظر الكينزية عموما، وفي هذا الإطار يعرفه كينز (Keynes) بأنه ضالة مرونة العرض أمام الزيادات الحاصلة في الطلب².

وبالإضافة إلى هذا يمكن تقديم تعريف آخر تبرز فيه الصورة التعبيرية الأدبية والأكاديمية أكثر تداخلا وترابطا، نصه كالتالي:

يعرف التضخم أنه ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين. على المستوى الجزئي، يؤثر هذا الارتفاع على القوة الشرائية للمواطنين ويضعف من قدرتهم المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية. على المستوى الكلي، تؤثر المعدلات المرتفعة من التضخم سلبا على

1- أ.د. سعود جايد مشكور، د. محمد حسن رشم، التضخم الاقتصادي والمعالجات المحاسبية، دار الدكتور الطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق 2012، ص12.

2- نفس المرجع، ص13.

مستويات الاستهلاك، الاستثمار والصادرات، وعلى القوة الشرائية للعملة المحلية، ومن ثم على النشاط الاقتصادي.¹

2.1 النظريات المفسرة للتضخم وتغير معدلاته:²

أ- نظريات جذب الطلب Theories of Attract Demand

هنالك العديد من الأفكار والنظريات التي تنطوي تحت لواء الإطار العام لنظرية فائض الطلب في تفسيرها للتضخم حيث يمثل جذب الطلب الفرع الرئيسي لها، إذ يقع ضمن إطار زيادة الطلب العام ويعرف بأنه مبالغ نقدية كبيرة الكم تطارد سلعا قليلة العدد نسبيا، أي أن هذا النوع من التضخم ينتج بسبب زيادة إجمالي الطلب على السلع والخدمات على الإجمالي المعروض منها وسيتم تناول أهم النظريات التي أكدت على جانب الطلب وكما يلي:

✓ النظرية الكمية للنقد Quantity theory of money

ويعد الاقتصادي فيشر Fisher (1868-1947) أول من وضع صيغة رياضية جسدت أفكاره النقدية، إذ حاول أن يجعل هذه الصيغة التي عرفت بمعادلة التبادل أدواته التحليلية لتوضيح العوامل المفسرة لتقلبات المستوى العام للأسعار من خلال تأكيده للعلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، واعتبرت هذه الصيغة بمثابة تفسيراً لقيمة النقود إذ تنسب التضخم إلى تزايد كمية النقود مستندةً إلى جانب عرض النقود، بمعنى أن قيمة النقود تخضع للقوى نفسها التي تخضع لها أية سلعة في السوق فتحدد قيمة النقود عند تساوي العرض مع الطلب عند نقطة التوازن ومن ثم ترجع التقلبات التي تطرأ على قيمة النقود من وقت إلى آخر إلى تغير الظروف المتصلة، بالطلب أو العرض أو كليهما معا مستخدمة في ذلك ما يسمى بمعادلة التبادل التي تبين أن التغير في قيمة النقود يرتبط عكسياً مع التغير في كميتها وبالنسبة نفسها إذا بقيت العوامل الأخرى والمتمثلة بسرعة دوران النقود وكمية المبادلات من السلع والخدمات ثابتة مع تغير النقود، وفي الوقت نفسه تتناسب كمية النقود طردياً مع مستوى الأسعار وهو متغير تابع أي أن أي تغيرات تحدث في الكميات النقدية لا بد أن تنعكس على الأسعار بنفس النسبة وب نفس الاتجاه وأن توقف كمية النقود عن الزيادة يعني توقف الأسعار عن الارتفاع وقد صاغ فيشر صيغته من خلال المعادلة الآتية:

1- رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه، آثاره وسبل معالجته، صندوق النقد العربي 2021، ص 4.

2- أ. د سعود جايد مشكور، د. محمد حسن رشم، مرجع سابق، ص 14.

$$M.V = P.T$$

حيث أن:

M: كمية النقود المتداولة (خلال فترة زمنية)

V : سرعة تداول النقود وهي ثابتة حتى على المدى القصير لأنها ترتبط بالعوامل السلوكية مثل الرغبة بالاحتفاظ بالنقود والعوامل التقنية والعوامل المؤسسية كتطور المصارف والأسواق.

المالية وهذه عوامل كلها ثابتة حتى في الأمد القصير، كما أن V تعني كذلك عدد المرات التي تتداول فيها العملة النقدية خلال مدة زمنية معينة.

P : المستوى العام للأسعار .

T: حجم التبادل (وهي كل عملية بيع وشراء سواء كانت السلعة قديمة أو جديدة) وهي ثابتة لوجود الاستخدام الكامل حسب الافتراضات التي وضعها الكلاسيك.

وقد تعرضت هذه النظرية إلى عدة انتقادات أهمها:

- تقوم نظرية كمية النقود تقوم على عاقلة ميكانيكية لتأثير التغير في كمية النقود على الأسعار في الاقتصاد القومي بصورة متناسبة، فقد ترتفع الأسعار لأسباب حقيقية وليس نقدية كما هو الحال في البلدان النامية.
- أن المتغيرات التي تتضمنها المعادلة الأساسية لنظرية كمية النقود ليست مستقلة بعضها عن البعض كما تفترضها النظرية وأن هنالك فروض أخرى للنظرية لا تتصف بالواقعية كفرض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج وثبات سرعة تبادل النقود.
- تجاهل النظرية لدور النقود كمصدر للقيمة وتبنيها الرأي الذي يعدها كمصدر للتبادل فقط، كما أن هنالك صعوبة في تطبيق قانون العرض والطلب على النقود لتحديد قيمتها للطبيعة الخاصة للنقود.
- عدم تطرق النظرية لسعر الفائدة ولم تأخذه في الحسبان على الرغم من أهمية التغيرات في كمية النقود وتأثيرها على سعر الفائدة.

✓ النظرية الكينزية Keynesian theory

وتسمى كذلك بنظرية فائض الطلب أو جذب الطلب إذ تقوم على أساس أن التضخم يعود إلى زيادة حجم الإنفاق الكلي وتفوقه على العرض الكلي للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى خلق فائض طلب ينعكس على زيادة معدلات التضخم.

كما أن النظرية الكينزية بنيت على الانتقادات الموجهة إلى النظرية الكلاسيكية، إذ انطلق كينز من أن النقود كوسيط للتبادل في البداية وأن التغير في المستوى العام للأسعار له عاقبة طردية مع التغير في كمية النقود، أي أن هذه النظرية هنا لم تخرج عن النظرية الكلاسيكية لكن الجديد هنا أن كينز عد النقود مخزن للقيمة وتؤثر في سعر الفائدة وحجم الاستثمار، أن تحليل كينز للتضخم والذي ظهر في كتابه "النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود" عام 1936م أضاف بعداً جديداً لتفسير العملية التضخمية من خلال التفاعل بين قوى الطلب الكلي والعرض الكلي، أي أن الزيادة في الطلب الكلي التي تتضمن معدلات الإنفاق الكلي بشقيه العام والخاص وضمنه الاستثمار العام والخاص وكذلك زيادة صافي عائد التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) ستؤدي إلى حالة تضخمية، إذ أكد كينز أن اختلال العلاقة بين أسواق السلع والخدمات من جهة وأسواق عناصر الإنتاج من جهة أخرى سينعكس بصورة فجوات تضخمية، وهنا ميز بين حالتين :

• الأولى حالة الاقتصاد في مستوى التشغيل الكامل:

عندما يكون الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل أي أن زيادة الطلب الكلي لا يقابلها زيادة في العرض الكلي (لأن الجهاز الإنتاجي يفتقد المرونة عند مستوى التشغيل الكامل)، فإن التضخم هنا يعبر عن الفجوة ما بين حجم الطلب الكلي الفعلي وبين الحجم الكلي من السلع والمنتجات المعروضة عند مستوى الاستخدام الكامل بحيث تتمثل تلك الفجوة في ارتفاع مستوى الأسعار السائدة، وعند حجم معين من الطلب الكلي الفعلي يتحدد مستوى التوازن في الاقتصاد القومي ولكي يبقى الاقتصاد القومي عند ذلك المستوى من التوازن يجب أن يتوازن الطلب الفعلي مع مستوى الاستخدام الكامل، فارتفاع المستوى الخاص بالطلب الكلي الفعلي عن مستوى الاستخدام الكامل يؤول إلى ظهور التضخم.

إن هذه النظرية ربطت التضخم بالاستخدام الكامل للموارد وجعلت التضخم بديلاً للبطالة، فإذا ما أريد الحد من ارتفاع الأسعار البد من تخفيض الطلب الكلي الذي سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج وارتفاع البطالة.

• الحالة الثانية: حالة الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل:

وهي الحالة التي لا يكون فيها الاقتصاد قد وصل إلى مستوى التوظيف الكامل إذ لا تكون الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية قد استغلت بشكل كامل أو قد وصلت إلى أقصى طاقاتها في الإنتاج، يرى

كينز هنا بأن الزيادة التي قد تحدث في الطلب ستمكن من إيصال العرض من السلع والخدمات إلى زيادة مناظرة له في الطلب وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حركة المبيعات ومن ثم ينعكس ذلك على أرباح المنتجين مما يحفزهم على تشغيل طاقاتهم الإنتاجية المعطلة وغير المستغلة، كذلك أشار كينز إلى أن عجلة التوظيف ما أن تسير للأمام وتستغل الطاقات العاطلة وتوظف الأيدي العاملة غير المستخدمة ويزداد الضغط على عناصر الإنتاج لبعض القطاعات والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعارها قطاعياً، فإنه من المتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية بالظهور حتى لو لم يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظيف الكامل وهو ما أسماه كينز بالتضخم الجزئي وهو ما سيرد ذكره عند استعراض أنواع التضخم في الفقرات اللاحقة.

✓ النظرية النقدية الحديثة (مدرسة شيكاغو) (Modern Monetary Theory School :Chicago)

حدثت إضافات وتجديدات مهمة على التحليل الكلاسيكي بظهور ما يعرف بالمدرسة النقدية الحديثة أو مدرسة شيكاغو التي يتزعمها الاقتصادي الأمريكي فريدمان وهاري جونسون ولتر ومعظم اقتصاديو صندوق النقد الدولي، وقد اعتمدت في تحليلاتها على نظرية كمية النقود الكلاسيكية مع إعطاءها بعض التفسيرات الجديدة لتحليل أزمة التضخم الركودي.

هذه الأزمة التي بدأت في سبعينات القرن العشرين والتي لم يعد حتى للآراء الكنزية تفسير حول كيفية تعايش التضخم المرتفع مع البطالة المرتفعة، إذ أثبت هؤلاء قصور المدرسة الكنزية في مواجهة هذه الأزمة في إطارها النظري التحليلي وفي طابعها العملي، إذ راجت أفكار هذه المدرسة خلال تلك الفترة وأصبحت وصفاً في صياغة السياسات الاقتصادية للعديد من الدول لمعالجة مشاكلها الاقتصادية.

تؤكد مدرسة شيكاغو كذلك أن الظاهرة التضخمية ترجع إلى الزيادة في عرض النقود وهذا ما يسمى باتجاه النقديين (Monetarist)، والفكرة العامة لديهم تتمثل في إن السبب الأساسي وراء الارتفاع المستمر في الأسعار هو الزيادة المستمرة في عرض النقود من قبل السلطات النقدية بشكل يفوق حجم الطلب على النقود، وأن عرض النقود يمكن التحكم فيه من قبل السلطات النقدية وأن سبب الاختلالات يرجع إلى مكونات دالة الطلب على النقود وليس عرض النقود المتحكم به من قبل تلك السلطات.

من هنا فإن التضخم من وجهة نظر مدرسة شيكاغو ظاهرة نقدية بحتة تعبر عن اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها، ولما كان عرض النقود تتحكم فيه السلطات النقدية فإن مفكري تلك المدرسة اهتموا بدراسة دالة الطلب على النقود لمعرفة ما يتغير في الأجل القصير وأنه في الأمد الطويل يتوقف

على عاملي المستوى الحقيقي لدخل وثروة الفرد وكلفة الاحتفاظ بالنقد، ومن ثم فإن الأفراد في حالة وجود زيادة في عرض النقود لديهم تفوق طلبهم فأنهم يلجئون للتخلص منها عن طريق معدلات الإنفاق وهو الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

كما ينادي النقديون (Monetarist) على ضرورة أن يلعب سعر الفائدة دور فعال وأن يسهم في تحقيق هدف ضبط معدلات نمو كمية النقود، ويرى هؤلاء أن ليس من مهام الدولة في النظام الرأسمالي العمل على ضمان تحقيق الاستخدام الكامل ألن العمل على تحقيق هذا الهدف يؤدي إلى تجميد حركة النظم وتعطيل فاعلية القوانين الاقتصادية واليد الخفية التي تصحح الأخطاء بطريقة آلية، كما يرى هؤلاء أن دور الدولة يجب أن ينحصر في تأدية الوظائف المعروفة وتنفيذ مشاريع البنى الارتكازية، كما يؤمن هؤلاء بأن نسبة من البطالة يجب أن تسود في النظام الاقتصادي القائم حتى يمكن كسر حدة الأجور وتماسك نقابات العمال.

ب- نظريات تضخم دفع النفقة: Theories of inflation to pay alimony

تشير الدلائل التاريخية والاقتصادية إلى أنه بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في عام 1957 عجزت نظرية فائض الطلب في تفسير ارتفاع الأسعار، إذ أثبتت التجارب والتحليلات أنه حتى إذا ما تخلص اقتصاد ما من كل آثار فائض الطلب فإن الأسعار قد تميل إلى الارتفاع وذلك ألن التطورات الاجتماعية والاقتصادية قد أثبتت وجود أسباب أخرى غير قوى فائض الطلب تعمل على إيجاد التضخم، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في تفسير التضخم، وبعدها بدأ التفكير بأهمية جانب العرض، وبعد (ديوزنبري) رائدا في هذا المجال أثر نشر مقالة بعنوان ديناميكية التضخم عام 1950 إضافة إلى الاقتصادي (اكلي) الذي سار على نفس نهجه بتأكيد إمكانية تأثير عوامل الكلفة والطلب على خلق تضخما في الأسعار.

وقد بدأ اهتمام أصحاب هذه النظرية بتحليل جانب العرض من خلال تأثير المنتجين في تحديد الأرباح وكذلك تأثير نقابات العمال في تحديد الأجور في ظل افتراض سوق تسوده سيطرة احتكارية تتمكن من خلالها الاحتكارات من رفع الأسعار نتيجة الارتفاع التكاليف إضافة إلى انخفاض مرونة الطلب على عنصر العمل ودور النقابات في التأثير على عرض العمل ورفع الأجور.

لقد في الخمسينات من القرن أثارت النظرية جدالاً واسعاً العشرين بين أصحاب الشركات ونقابات العمال حول من هو المسؤول عن التضخم إذ ادعت النقابات بأن ارتفاع الأجور هو ناتج عن ارتفاع مسبق بالأسعار، بينما أصر أصحاب الشركات على العكس بأن ارتفاع الأسعار ناتج عن ارتفاع مسبق بالأجور،

إلا أن الكثير من أن العملية الكامنة وراء التضخم الناشئ عن التكلفة تعمل وفقاً للاقتصاديين أشار الى السيناريو التالي:

"بسبب زيادة الأجور بواسطة نقابات العمال تقوم المؤسسات بزيادة أسعار سلعها وخدماتها في محاولة لحماية هوامش ربحها ، وتؤثر زيادة الأسعار هذه على تكاليف المؤسسات الأخرى وتكاليف معيشة المستهلكين، وعندما ترتفع تكاليف المعيشة يشعر العمال بأن لهم الحق بالحصول على احوار أعلى من أجل تعويض تكاليف المعيشة العالية ، وتحول المؤسسات ثانياً هذه الزيادة إلى المستهلكين على شكل زيادة سعرية وأن ما يدعى بلولبية الأسعار والأجور يمثل عمق التضخم الناتج عن التكلفة. "

ومن الجدير بالذكر أن بعض المؤشرات الاقتصادية قد برزت في فترة السبعينات القرن العشرين دفعت باتجاه عدم اقتصار تحليل أسباب التضخم على حالة ارتفاع معدل الأجور أو السيطرة الاحتكارية للشركات الكبرى ، فمثال تسبب ارتفاع السعر العالمي للبترول، أثر حرب تشرين عام 1973 في ارتفاع مفاجئ في تكلفة الإنتاج في جميع البلدان المستوردة للبترول مما أدى إلى صدمة عرض تلقائية أدت إلى ارتفاع المستوى العام في هذه البلدان ، من جانب آخر فإن البلدان النامية التي تعاني أساساً لأسعار من مشكلة التضخم قد لا يكون لنقابات العمال فيها تأثيراً على تحديد الأجور أو رفعها ومن ثم عدم تأثير هذا العامل على أحداث تغييرات فاعلة في الأسعار ، في حين قد يكون لعامل أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة تأثيراً هاماً في تفسير التضخم في هذه البلدان ، فكلما ارتفع سعر مستلزمات الإنتاج المستوردة كلما ارتفعت أسعار السلع والخدمات وأدى ذلك إلى ظهور ضغوط تضخمية.

ت - النظرية الهيكلية: Structural theory

تعد النظرية الهيكلية المنسوبة إلى المدرسة الهيكلية التي يتزعمها الاقتصادي راؤول بريش Raul Prebisch أحدث تفسير للتضخم وخاصة في الدول النامية التي تسعى إلى تحديث وتنمية اقتصاداتها، وهو تفسير يذهب إلى أن التضخم ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد، إذ يعتقد الهيكليون أن التضخم حتمياً في اقتصاد كان يحاول أن ينمو على نحو سريع مع وجود عوائق هيكلية والتي يعرفها الاقتصادي ثورب (Thorp) بأنها أوجه أساسية معينة من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للاقتصاد الوطني والتي بطريقة أو أخرى تمنع التوسع، أي أن التضخم لا يجوز تفسيره بالزيادة غير الطبيعية في كمية النقود أو نتيجة لسوء الإدارة النقدية والمالية، وإنما يفسر بمجموعة الاختلالات الهيكلية والاقتصادية في الإدارة النقدية والمالية والاجتماعية والسياسية تكون وراء الزيادة غير

الطبيعية في كمية النقود وسببا سيئة ، فمعاناة اقتصاديات الدول النامية من الاختلالات الهيكلية العديدة تمثل الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء الضغوط التضخمية بها ، إذ أن التغيرات الأساسية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن تحقيقها عن طريق آلية السعر التي تعمل ضمن هياكل سوقية غير تامة وتتصف بمحدودية الموارد وهكذا تظهر النواقص أو العجزات وعدم التوازن ، فالاقتصاديات النامية مثلا بحاجة إلى استثمارات كبيرة في البنى التحتية والتي لا تعطي مردودها إلا بعد فترة من الزمن تسمى بفترة التقريخ وهي الفترة التي تنقضي بين الإنفاق على المشروع وتحقيقه للإنتاج ، خلال هذه الفترة يؤدي استمرار الإنفاق الاستثماري إلى ارتفاع المدخولات النقدية ومن ثم ارتفاع الطلب الاستهلاكي بمعدلات عالية لا تتناسب مع زيادة الطاقات الإنتاجية أي ارتفاع الطلب الكلي بمعدلات تفوق زيادة المعروض من السلع والخدمات وهذا يؤدي كذلك إلى أن الارتفاع في الأسعار يبقى حتى في حالة وجود بطالة عالية.

كذلك ربط أصحاب النظرية الهيكلية التضخم بعوامل أخرى منها تعاظم مشكلة الغذاء لتباطؤ الإنتاج الزراعي وتزايد اعتماد البلدان النامية على الخارج الاستيراد المواد الغذائية أي إن الطلب على المنتجات الغذائية ينمو بمعدلات تفوق معدلات نمو إنتاجها مما يترتب عليه زيادة الضغوط التضخمية بهذه البلدان ، يعارض ذلك ارتفاع معدلات النمو السكاني فيها إلى جانب تحيز السياسات الاقتصادية في تلك الدول ضد القطاع الزراعي وتوجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات إلى قطاعي الصناعة والخدمات ، وللدلالة على ذلك هو تزايد التضخم في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية مع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية. من جانب آخر فأن الزيادة في موارد النقد الأجنبي غير كافية لمواجهة الزيادة السريعة في الطلب على الواردات الناجمة عن زيادة معدل النمو السكاني وجهود تنمية وتحديث القطاع الصناعي الذي سعت إليه البلدان النامية، كما إن انخفاض عوائد الصادرات يخفض أيضا، الإيرادات الحكومية ويؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات يتمخض عنه هبوط في قيمة العملة مما يؤثر مباشرة على ارتفاع الأسعار ومن ثم حدوث التضخم.

3.1 أسباب تغيرات معدلات التضخم:

من خلال ما تقدم كعرض لمفهوم التضخم، للنظريات المفسرة له ولما أفرزته القراءات المختلفة لهذه النظريات وآراء أصحاب الأفكار التي جاءت بها يمكننا أن نصيغ أهم أسباب التضخم كما يلي:

- زيادة المعروض النقدي - كمية النقود - ما يعزز من الرغبة في الاستهلاك، في حين لا يكون هناك مقابل من الإنتاج، والذي يوازن هذه الزيادة في الرغبة - الطلب -.

- في حالة التشغيل الكامل، فإن الزيادة في الإنفاق الكلي الاستهلاكي أو الحكومي من خلال الاستثمارات تؤدي إلى خلق ضغط تضخمي.
- السياسات الجبائية التحفيزية، سواء للاستهلاك أو الاستثمار، ففي حالة تخفيض قيمة الضريبة ينتج عنها زيادة في الإنفاق الكلي.
- مدخلات الإنتاج من عمل ورأس المال وغيرها، تعمل على التأثير مباشرة على المعروض الإنتاجي الذي يعجز في معظم الحالات عن تلبية الطلب المتزايد، كنتيجة مثلاً لارتفاع الأجور والتي تعتبر من مدخلات الإنتاج.
- التضخم المستورد، وتداعيات الظروف الإقليمية والدولية التي تؤثر على مكونات الإنتاج في شقها الدولي، كارتفاع أسعار المواد الأولية، المنتجات نصف المصنعة أو نتيجة ضعف قيمة العملة الوطنية وغيرها.
- وهناك من يضيف أيضاً عنصر الأسباب الهيكلية للاقتصاد والظروف الداخلية، إذ أن ضعف أحد هياكل الاقتصاد الوطني - قطاع ما - يكون له أثر على القطاعات الأخرى التي ترتبط به في الجانب الفني أو الإنتاجي.

4.1 أنواع التضخم¹:

أ- معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار:

يمكن وفق هذا المعيار تقسيم التضخم إلى قسمين هما:

✓ **التضخم الظاهر:** ويسمى أيضاً بالتضخم المفتوح، وترتفع فيه الأسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أي تدخل من جانب الدولة.

✓ **التضخم المكبوت:** هو التضخم الذي تحدد الدولة فيه سقفا للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع، ومن ثم الحد من حركات الاتجاهات التضخمية لتجنب أثارها غير المواتية.

ب- معيار حدة التضخم:

ويمكن وفق هذا المعيار التمييز بين ثلاثة أنواع للتضخم كما يلي:

✓ **التضخم الجامح:** وهو أخطر أنواع التضخم تأثيراً على الاقتصاد الوطني، إذ ترتفع الأسعار بشكل مستمر وسريع يصعب السيطرة عليها مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض الأجور الحقيقية للعمال.

1- رانيا الشيخ طه، مرجع سابق، ص 10.

✓ **التضخم غير الجامح:** ويكون أقل خطورة، حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل، ويكون علاجه في متناول السلطات النقدية (ممثلة أساسا في البنك المركزي).

✓ **التضخم الزاحف:** ويسمى أيضا التضخم المعتدل، ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة معتدلة سنويا لا تشكل ضررا اقتصاديا حيث تستقر عند مستويات منخفضة وتسجل رقما أحاديا. فعندما تزيد الأسعار بنسبة معتدلة يدفع ذلك المستهلكين لزيادة مشترياتهم على الفور في محاولة لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل مما يعزز جانب الطلب الكلي.

ت - معيار مصدر الضغط التضخمي:

ينقسم التضخم بحسب مكوناته المختلفة إلى أربعة أنواع رئيسية تشمل:

✓ **تضخم دفع الطلب (Demand-Pull Inflation):** ينتج التضخم في هذه الحالة بسبب ارتفاع مستوى الطلب (الإنفاق الكلي) في المجتمع وبقاء الإنتاج عند نفس المستوى، بحيث يعجز القطاع الإنتاجي عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي، فيختل التوازن الكلي، وينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع.

✓ **تضخم دفع النفقة (Cost-Push Inflation):** في هذه الحالة تنتج الضغوط التضخمية عن ارتفاع تكلفة الإنتاج لأي مكون يدخل في إنتاج السلع (المواد الخام، الوقود، الأجور أو غيرها)، بالتالي يلجأ المنتجون إلى رفع أسعار هذه السلع والخدمات لتغطية الارتفاع في مدخلات الإنتاج.

✓ **التضخم المستورد (Pass-Through Inflation):** عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة انخفاض قيمتها أمام العملات الأجنبية، ترتفع بشكل كبير أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية. في هذه الحالة يتحمل المستهلكون كلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلعة أو خدمة مستوردة بالكامل أو بها مكون مستورد. يزداد تأثير هذا المكون كلما ارتفعت نسبة مدخلات الإنتاج المستوردة من الخارج في هياكل الإنتاج المحلي.

✓ **توقعات التضخم (Inflation Expectations):** عندما يدرك المستهلكون أن المستوى العام للأسعار يتجه بشكل عام نحو الارتفاع، سيدفعهم ذلك إلى تضمين هذه الزيادة في الأسعار في أية تعاقدات مستقبلية وهو ما يدفع باتجاه المزيد من تصاعد الأسعار.

2. أزمتي كورونا والحرب الأوكرانية:

إن الأزمات عادة ما تلقي بكل ثقلها على الاقتصاديات القومية ومنه الاقتصاد العالمي بشكل متجانس، أو قد يختلف من حيث الكم والكيف. كما قد يتباين العبء من منطقة جغرافية لأخرى، أو من حيث حجم طبيعة الاقتصاديات، سواء كانت هشة، نامية أو متقدمة. كما وأنه من مسلمات الاقتصاد السياسي، أن الساسة لا يمكنهم تحقيق تطلعات شعوبهم، وبرامجهم التنموية دونما أي ربط للسياسة بالاقتصاد. وعليه كانت السياسة دائما مهددا للأزمات الاقتصادية، فالحروب التي شهدتها العالم، منها ما هو سياسي في سبيل الهيمنة الاقتصادية من خلال الاستحواذ على مصادر الإنتاج وبالتالي النمو وأريحية تمكن الحكام من الاستمرار في حكمهم. وفي الجانب الآخر قد نجد منها ما هو ناجم عن قوة اقتصادية تبحث عن نفوذ سياسي، عادة ما تكون خلفه لوبيات اقتصادية ضاغطة على الساسة.

أما بالنسبة للأزمات الصحية الطارئة فهي تكون غير مدروسة في الغالب، وتتعقبها ظروف قاهرة تتميز بعدم اليقين، فتتجر عنها مراحل انتقالية عادة ما تكون قاسية في أولها. حيث أن عدم الفهم للظاهرة يجعل أصحاب القرار، المتعاملين الاقتصاديين ومن وراءهم المواطنين أمام وضع معقد، وتبدأ التصرفات تظهر من أجل التجنب أو محالة الالتفاف. كل حسب نظره وموقعه، أو بحسب إمكانياته.

1.2 تعريف الأزمة:

تعرف الأزمة بأنها حالة طارئة وغير متوقعة تحدث بشكل مفاجئ وفي العديد من المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الصحية الخ) والأزمة الصحية العالمية هي الحالة الصعبة أو النظام الصحي المعقد الذي يؤثر على البشر في منطقة ما أو عدة مناطق جغرافية.¹

وعليه، من خلال تناولنا في دراستنا لأزمتي كورونا والحرب الأوكرانية وتداعياتها التضخمية عالميا، سوف نعرض على بعض محاور الأزميتين المتعاقبتين من خلال ما يلي:

1-كرامة مروة، رجال فاطمة، خبيزة أنفال حدة، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد19، على الاقتصاد الجزائري أنموذجا، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد02، العدد02، جوان 2020، ص 313.

2.2 أزمة كورونا:

أ- ظهور أزمة كورونا وحيثياتها المرحلية:

كثيرا ما نسمع عن متلازمة الشرق الأوسط التنفسية، وهي مرض تنفسي فيروسي يتسبب فيه فيروس كورونا المستجد (فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية)، أكتشف لأول مرة في المملكة العربية السعودية في عام 2012.¹

وفي سنة 2019 ظهر من جديد فيروس كورونا المستجد في مدينة ووهان الصينية أطلق عليه اسم COVID-19 (اختصارا لـ : CORONA VIRUS DISEASE 2019)، أين شهدت أولى حالات ظهوره وبدأت حينها التقارير تتوارد، سواء عن مصدره أو عن الإصابات وصلت حد الاتهامات بين الصين والولايات المتحدة. حيث أطلق عليه الرئيس الأمريكي حينها دونالد ترامب اسم الفيروس الصيني، وهذت ما استهجنته ونددت به وبشدة الصين، معتبرة ذلك اتهام وإهانة للدولة والشعب. توارد التقارير حينها مع بعض من الصور المفبركة خلق ذعرا حقيقيا لدى باقي سكان المعمورة، وبالفعل ما لبثوا وأن انتشر الفيروس بصورة كبيرة متخطيا كل الحدود. الأمر الذي استدعى إغلاق تدريجي لمنافذ العبور، ثم تلاه إغلاق كلي تطور فيما بعد إلى حجر صحي إجباري منزلي، هذه القيود الاحترازية مست القطاعات الاقتصادية، الخدماتية بشكل تام والإنتاجية بشكل أقل. إذ نجد بعض الدول أبقت على نصف الطبقة الشغيلة في مناوبة يومية أو أسبوعية كل حسب الحالة. كما اهتمت الحكومات بصفة أكبر وغير مسبقة بالقطاع الصحي دون الاستثمار الإنتاجي أو الخدماتي، بغية الحد من الانتشار والبحث عن سبل لمحاصرة الفايروس وإنقاذ الوضع الصحي الكارثي.

ب- تأثير جائحة كورونا على اقتصاديات العالم:

التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان أن رد فعل منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى كان سريعا إزاء جائحة كوفيد-02 العالمية فاتخذت إجراءات صارمة أنقذت الكثير من الأرواح، ومع ذلك، كان لهذه السياسات تأثير كبير أيضا على النشاط الاقتصادي المحلي، ومع شروع العديد من بلدان المنطقة في إعادة فتح اقتصاداتها وتحسن النشاط مؤخرا، ربما نشأت مخاطر من تزايد أعداد المصابين بالمرض. وازدادت التأثيرات المعاكسة بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط مقترنا بتخفيض الإنتاج في البلدان المصدرة للنفط واضطراب التجارة

1- نفس المرجع السابق.

توقع حالياً بلوغ النمو في المنطقة - 4.7 % في 2020. أي أقل بنقطتين مئويتين عما كان متوقعا في ابريل 2020.

وفي تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كورونا فقد توقعت اللجنة أن تنخفض صادرات المنطقة العربية بمقدار 02 مليار دولار الأمر الذي يهدد استمرارية الشركات والصناعات المعتمدة على التصدير، كما توقعت أن تخسر الحكومات حوالي 2.0 مليار دولار كإيرادات جمركية، كما أورد التقرير أن الشركات العربية سجلت خسارة هائلة في رؤوس الأموال أين بلغت قيمتها 402 مليار خلال الفترة ما بين جانفي ومارس 2020.¹

32. الحرب الأوكرانية:

عرف العالم في الثلاثي الأول من سنة 2022 اندلاع الحرب الأوكرانية الروسية، هذه الحرب التي أعقبت إحدى أكبر الأزمات الصحية التي عرفت البشرية. أزمة صحية جعلت من العالم قبلها وبعدها بوجهين مغايرين، وكانت الأوضاع التي خلقتها الأزمة الصحية وتعاظم رغبات الدول في النفوذ لمواجهة ما بعد الكوفيد-19 عنصرا معززا لاندلاع الحرب التي كانت أسبابها الجيوسياسية متراكمة أصلا، لتليها الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق سوف نتطرق بشكل مقتضب للأزمة الأمنية المتمثلة في الحرب الأوكرانية من خلال ما يلي:

أ- عرض عام للأزمة الأوكرانية:

ترافقت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، بتصاعد نشر المعلومات المضللة عرب مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تنوعت بين الفيديوهات المفبركة، والروايات المزيفة، وتضليل الوقائع، وتزامن ذلك التصعيد مع حملة إعلامية غربية غري مسبقة ضد روسيا، سعت إلى شيطنتها، وتعبئة الرأي العام ضدها².

لقد حاولت روسيا تبني نهج يقوم على الموازنة في علاقاتها مع المنظومة الغربية الأمريكية من جهة ، الأوروبية والشرقية من جهة أخرى وذلك بثبت سياسات تأخذ بعين الاعتبار مصالح روسيا في مجالها

1- د. قنبح أحمد، د، بن أودينة بوحفص، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية دورية دولية علمية محكمة، المجلد ، 20، العدد 13، نوفمبر 2020، المركز العربي الديمقراطي، برلين ص261.

2- ليليا بوسجرة، علد القادر بودريالة، الميتافيرس وتحدي الحرية والحقيقة قراءة تحليلية في نموذج الحرب الروسية الأوكرانية، مصادقية، 2710، مجلد 4، عدد 1، 2022، ص240.

الاستراتيجي، تركز هذا الفكر الذي يقوم على استعادة المكانة والدور الريادي في السياسة الدولية وإنهاء الانفراد الأمريكي بالزعامة منذ نهاية الحرب الباردة مع مجيء "فلاديمير بوتين" Poutine Vladimir الذي رسم معامل جديدة للسياسة الخارجية الروسية تقوم على تحقيق الأهداف القومية والدفاع عنها بداية بالنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق نمو سريع وتدعيم الاستعدادات العسكرية. من جهتها حاولت الولايات المتحدة الأمريكية مواجهة العودة الروسية وتقليل أخطار التفوق الروسي بتبني إستراتيجية تحقيق التوازن خارج المجال، باعتبارها قوة عظمى مهيمنة تسعى للحفاظ على الوضع الذي تضمن فيه بقاء سيطرتها على العامل وحماية الحليف الأوروبي. وتعمل على إزاحة التنافس بالأخص روسيا، وكانت أوكرانيا من محطات التنافس.¹

ب- العلاقات الروسية الأوكرانية قبل الحرب:²

تتشترك كل من روسيا و أوكرانيا في الجذور التي تمتد إلى الدولة السلافية الشرقية "كييف روس" وهذا هو السبب الذي جعل الرئيس فلاديمير بوتين يشير إلى البلدين على أنهما شعب واحد رغم انقسام الموقف في أوكرانيا بين مؤيد معارض لها، ولقد تفرقت مسارات الدولتين لعدة قرون مما أدى إلى ظهور لغتين وثقافتين، كانت أوكرانيا حجر الزاوية في دول الاتحاد السوفييتي ، كما كانت ثاني أكثر الجمهوريات السوفيتية الخمس عشر من حيث عدد السكان بعد روسيا، وبحكم موقعها كانت موطنا للإنتاج الزراعي والصناعات الدفاعية والعسكرية للاتحاد، بما في ذلك أسطول البحر الأسود وبعض الترسانة النووية.

شهدت روسيا وأوكرانيا أول أزمة دبلوماسية كبيرة بينهما في عهد "فلاديمير بوتين" بعدما بدأت روسيا عام 2993 ببناء سد في مضيق كريتش باتجاه جزيرة كوسا توسال الأوكرانية، حيث اعتبرت أوكرانيا ذلك محاولة لإعادة ترسيم حدود جديدة بين البلدين، ولم يتم وضع حد للصراع اللقاء الثنائي بين الرئيسين الروسي والأوكراني، عقب ذلك أوقف بناء السد، لكن الصداقة المعلنة بين البلدين بدأت تظهر تشققات.

ت- دوافع الحرب الروسية الأوكرانية:

إن التوتر الدائم بين روسيا وأوكرانيا ومحاولة أوكرانيا التحكم في استغلال طرق إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا دفع روسيا إلى البحث عن بدائل لإمداد الغاز إلى الغرب عن طريق تنفيذ مشاريع عملاقة مثل (سيل

1- د،العابد نائلة، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية، مجلة المعيار 2023، مجلد 27، عدد 1، رت 70، ص 490،

2- منال هاني، الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي: الواقع والدروس المستفادة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 25، العدد 2، الجزائر، 2022، ص-29.

الشمال 1) و(سيل الشمال 2) الذي يمر عبر بحر البلطيق ويبلغ طوله 1299 كم، حيث أدى تنفيذ هذه المشاريع إلى فقدان أوكرانيا التي كانت دولة عبور للغاز الروسي لركائز اقتصادية كانت تدر عليها مليارات الدولارات و أخرى إستراتيجية تتعلق بوضعها على حدود الاتحاد الأوروبي، هذه الأوضاع استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الضغط على الدول الغربية لوقف استيراد الغاز الروسي باعتبار أن موسكو تستخدم الطاقة سلاحا إستراتيجيا يعزز من تبعية الغرب لها و كذلك لرغبة واشنطن في أن تجد مساحات لتسويق الغاز الأمريكي وتحول مشروع - سيل 2 - إلى ساحة للصراع بين موسكو وواشنطن التي حاولت تعطيل هذا السيل، الأمر الذي أدى إلى حدوث توتر سياسي بين الولايات المتحدة و ألمانيا التي تعتبر أن لها مصلحة إستراتيجية في هذا السيل، وفي ظل تلك الضغوط الغربية وخاصة الأمريكية على روسيا وتقدم حلف الناتو نحو الحدود الروسية شعرت روسيا أن الوقت قد حان لقرع طبول الحرب من خلال مطالبة الغرب بمنحها ضمانات أمنية، قانونية وملزمة وفورية و إزاء ما تعتبره روسيا تهديدا أمنها الاستراتيجي، أعلن الرئيس الروسي " بوتين" فجر 22 فيفري 2022 في بيان بثها التلفزيون "اتخذت قرارا بتنفيذ عملية عسكرية خاصة" في أوكرانيا.

3 عرض الدراسات السابقة:

1.3 دراسات سابقة باللغة العربية:

➤ دراسة - كرامة مروة، رحال فاطمة وخبيزة انفال حدة، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا، مجلة التمكين الاجتماعي. -
- جامعة محمد خيضر بسكرة-المجلد 2/ العدد: 02 (جوان 2020).

هدفت هذه الدراسة التي جاءت في صيغة ورقة بحثية إلى توضيح الانعكاسات التي عرفها الاقتصاد العالمي بشكل عام بسبب أزمة كورونا وكذلك الاقتصاد الجزائري. وقد توصلت الدراسة إلى أن الأزمة الصحية أضرت بالاقتصاد العالمي كما أثرت أيضا على الاقتصاد الجزائري، وخلصت أيضا إلى تأثير أسعار السلع على المستوى العالمي والجزائري، إذ ارتفعت أسعار السلع نتيجة ارتفاع مدخلات الإنتاج ومختلف التكاليف التاريخية التي تحدث على المنتج حتى وصوله إلى المستهلك. كما قامت الدراسة بتقديم بعض التوصيات منها:

✓ الجزائر مطالبة بتغيير نمط وهيكل اقتصادها من أجل الحد من التبعية الخارجية، وبالتالي الحفاظ على قدرة المواطنين الشرائية

✓ ضرورة التسيير الأحسن لما يعرف بإدارة المخاطر في مختلف المجالات، من أجل تفادي أثار الأزمات والحد منها.

هذه الدراسة ورغم أنها تطرقت إلى الآثار الاقتصادية للأزمة الصحية على الاقتصاد العالمي والجزائري، إلا أنها تختلف عن دراستنا في عدم تخصيص عنصر التضخم ومعدلاته بقراءة متفردة، وهو ما نسعى إليه من خلال دراستنا حتى نفهم حقيقة تداعيات الأزمة الصحية - كورونا - ثم من بعدها مباشرة الأزمة الأوكرانية. كما أننا نربط تداعيات الحرب الأوكرانية وما خلقت من تعقيدات أخرى أبطأت التعافي من أثر الجائحة.

➤ دراسة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي - اليمن - التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب الروسية الأوكرانية على اليمن. قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، يونيو 2022.

هذه الدراسة المتمثلة في ورقة تحليلية سعت إلى التعرض لتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد اليمني والآثار الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز بشكل خاص على الاتجاهات والتوقعات المستقبلية، ورصد وتحليل الآثار والمخاطر المحتملة لتلك التداعيات وتوقعاتها المستقبلية على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في اليمن. وهذا من خلال تبيان أهم أثار الحرب الأوكرانية على مستوى أسعار السلع في اليمن. وقد خلصت الدراسة إلى أنه كان هناك تأثير فاقم لازمة المتواجدة أصلا بسبب الظروف الأمنية التي يعرفها اليمن.

هذا وقد قامت هذه الدراسة بتقديم عديد التوصيات نذكر منها:

✓ زيادة وتوسيع دعم جهود تعزيز الإنتاج الزراعي وسبل العيش الزراعية والأمن الغذائي

✓ تعزيز الحماية الاجتماعية ذات الصلة بين العمل الإنساني والتنمية في اليمن

✓ دعم وتعزيز التنمية وعملية بناء السلام المستدام في اليمن

أن اقتصر هذه الدراسة على الحرب الأوكرانية الروسية وتداعياتها على المستوى العام للأسعار بالنسبة لسلة الغذاء وأسعار المشتقات النفطية من جهة ومن جهة أخرى الحدود المكانية للدراسة المتمثلة في حالة اليمن، وجه من أوجه الاختلاف مع دراستنا، حيث تتناول دراستنا تفسير الظاهرة من خلال المستوى العام للأسعار أو بالأحرى معدلات التضخم لكل المنتوجات دون استثناء. كما أنه في دراستنا نتناول البعد العالمي للظاهرة حتى نتمكن من تفسير وتتبع أكبر للظاهرة.

➤ دراسة - شباب زينب و د. طالبي الميسوم. تأثير فيروس كورونا (كوفيد 19) على التضخم في الجزائر، جامعة زيان عاشور - الجلفة. دراسات اقتصادية. المجلد: 16 العدد: (03) 2022.

هدفت هذه الدراسة المتمثلة في ورقة بحثية، إلى التعرف على فيروس كورونا " كوفيد-19 " وطرق انتشاره وأعراضه، كما هدفت إلى تحليل تداعيات الأزمة الصحية على معدلات التضخم في الجزائر. هذا وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه هناك تأثير حقيقي للوباء على معدلات التضخم في الجزائر، بسبب التراجع العالمي للطلب على مواد الطاقة وإجراءات الحجر الاحترازية التي اعتمدتها الدولة.

اقتصرت هذه الدراسة على حالة الجزائر وعلى التضخم ومعدلاته خلال فترة الجائحة، ورغم أنها ربطت ارتفاع معدل التضخم خلال سنة 2021 بعلاقة الاقتصاد الجزائري المعتمد أساسا على ريع المحروقات. إلا أنها تختلف عن دراستنا في أنها لم تتناول طبيعة تداعيات الجائحة على اقتصاديات الدول المرتبط بها الاقتصاد الجزائري الذي يرتبط بشكل كبير بالخارج، وهذا من أجل فهم وتفسير أكثر للتداخل والترابط بين أسباب التضخم وعلاقته بين الاقتصاديات المختلفة.

➤ دراسة -طبيب أسامة -تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي - الآثار والإجراءات جامعة فرحات عباس (سطيف). مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة. المجلد: 04، العدد: 01(2022).

جاءت هذه الدراسة في شكل الورقة البحثية، والتي هدفت الدراسة إلى الوقوف على واحدة من أخطر الأزمات الصحية عرب التاريخ من حيث الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية واليت امتدت لتشمل كل بلدان المعمورة دون استثناء وراح ضحيتها الملايين من الأشخاص، بحيث تم تسليط الضوء على الآثار الاقتصادية على مختلف اقتصاديات بلدان العامل وبالأخص الاقتصاد الجزائري توصلت الدراسة إلى أن جائحة كورونا خلفت آثار اقتصادية وخيمة على العامل ككل وعلى الجزائر خصوصا، كما خلصت أيضا إلى أنه يصعب في الوقت الحالي تحديد وحصر مختلف الآثار الاقتصادية التي قد خلفتها جائحة كورونا على المستوى العالمي خاصة مع استمرار تفشي الوباء وظهور متحورات وأشكال أخرى من الفيروس على الرغم من اكتشاف العديد من اللقاحات وبداية عمليات التطعيم على المستوى العالمي. هذا وأوصت ببعض التوصيات العامة منها:

✓ جيب على الحكومات التزام الشفافية والمصداقية في التصريح حول أرقام إصابات كورونا وعدد الوفيات
لزيادة الوعي لدى الأشخاص بخطورة سرعة انتشار الفيروس

✓ ضرورة التكافل الدولي وتطبيق العدالة في توزيع اللقاحات خاصة على الدول الفقيرة والتي انتشر فيها
الفيروس بدرجة كبيرة

هذه الدراسة تختلف عن هدف دراستنا من حيث تناول التضخم في هذه المرحلة والتي بعدها كعنصر
بحث من أجل فهم أكثر للتداعيات وطبيعتها. حيث تناولت الدراسة بشكل أساسي أسعار السلع الاستهلاكية
والسلع الإنتاجية في ظل أزمة كورونا.

2.3 دراسات سابقة باللغات الأجنبية

➤ دراسة - Ryan Banerjee, Aaron Mehrotra and Fabrizio Zampolli. -
Inflation at risk from Covid-19. BIS Bulletin. Bank for International
Settlements 2020

تهدف هذه الدراسة - النشرة - إلى دراسة التضخم المخاطر ودوافعها، من خلال تحليل مستويات
التضخم وحركية معدلاته خلال مرحلة الأزمة الصحية المتمثلة في كوفيد-19. وهذا من خلال إسقاطات
تمت على شقين، بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة من جهة، ومن جهة أخرى بالنسبة للاقتصاديات الناشئة.
كما قامت بالتعرض لنموذج التضخم المعرض للخطر، إذ سعت إلى تبيان كيف ساهمت العوامل الاقتصادية
والمالية المختلفة المرتبطة بالأزمة في توزيع التضخم المستقبلي.

خلصت الدراسة إلى أن معدلات التضخم تأثرت بفعل الأزمة الصحية بسبب انهيار الإنتاج في
الاقتصاديات المتقدمة الناجم عن آثار أزمة كورونا، كما أن أسعار الصرف كان لها أثر في تعقيد الضغوط
التضخمية بالنسبة للاقتصاديات الناشئة، إضافة إلى هذا فقد كان من بين نتائج الدراسة أن تشديد الإجراءات
المالية كلن له أثر في رفع معدلات التضخم وزيادة المخاطر. من توصيات الدراسة أن عمليات الإغلاق قد
أثرت في نمط الاستهلاك الفردي، وبالتالي فإنه من الجدير أن يتم أخذ هذا في الحسبان، إذ من الممكن أن
يكون سببا في عدم دقة وصحة ما توصلت إليه وبالتالي من الأجدر الاهتمام بهذا الجانب في الدراسات. كما
أنها لا تأخذ في الحسبان المتغيرات المالية والموازنات التي تتم في المرحلة - حدود الدراسة الزمنية - الربع
الأخير من سنة 2019 وسنة 2020، وبالتالي فنتائجها لا ترتبط ارتباطا وثيقا بالتوقعات أثناء الفترة التي
أعدت فيها الدراسة.

هذه الدراسة التي تتناول معدلات التضخم أثناء نقشي فيروس كورونا من أواخر سنة 2019 إلى غاية 2020، تختلف عن دراستنا في أنها توقفت عند حدود سنة 2020، أين كان الاقتصاد العالمي في مرحلة الإغلاق وقبل حتى مرحلة بداية التعافي من الأزمة الصحية، كما أنها لم تتعد حدود الأزمة الصحية في مراحلها الأولى فقد كانت سنة 2021 سنة مغايرة لسنة 2020 سواء من حيث حجم الإغلاق، أو من حيث مدى تأقلم الاقتصاديات مع الظروف المرحلية. من جهة أخرى أثار السياسات المالية والتجارية التي تم اعتمادها سنة 2020 من أجل التخفيف من وطأة الضغوط التضخمية، فاعليتها واستجابة الاقتصاديات المختلفة كانت فيما بعد الحدود الزمنية للدراسة. بالإضافة إلى الظرف المتعاقب والمتمثل في الأزمة الأوكرانية، حيث جعل من ظروف التعافي حينها أكثر تعقيدا.

➤ دراسة – AMAMIYA Masayoshi – The COVID-19 Crisis and Inflation Dynamics Opening Remarks at the Workshop on "Issues Surrounding Price Developments during the COVID-19 Pandemic.. Bank of Japan. March 29, 2022:

تهدف هذه الدراسة المتمثلة في ورشة بحث، إلى تعزيز الفهم من خلال تحليل الأسعار داخل اليابان وخارج اليابان، وهذا خلال فترة جائحة كورونا. كما سعت الدراسة إلى تبيان التداعيات الظرفية على الأسعار ومعدلات التضخم في ثلاث مناطق مختلفة وهي: اليابان، أوروبا والولايات المتحدة. خلصت الدراسة إلى أن معدلات التضخم ارتفعت إلى أعلى مستويات لها منذ عقود، وهذا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على حد سواء. أما في اليابان فقد ارتفعت إلى أعلى مستوى لها منذ 40 سنة، إلا أن تأثيره تبقى أقل مما هي عليه عند الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا أيضا.

وقد أوصت الدراسة بأنه ومن أجل فهم أكثر لمعدلات التضخم والاختلاف الذي يميز حجم التداعيات بين اليابان من جهة، والولايات المتحدة وأوروبا من جهة أخرى، أنه من الضروري التحرر من الارتكاز على النظرة الضيقة والتمسك بالأفكار التقليدية، والتبادل النشط لوجهات النظر مع الخبراء والباحثين. وهذا من أجل الهدف الأساسي للدراسة، فهم أسباب اختلاف التداعيات والتي قد تكون ربما هيكلية.

رغم أن هذه الدراسة جاءت بعد فترة من جائحة كورونا، إلا أنها اقتصرت على تداعيات أزمة كورونا على معدلات التضخم في اليابان والولايات المتحدة وأوروبا، رغم أنها جاءت مترامنة إلى حد ما مع انفجار الوضع الأمني في أوكرانيا. ونظر لحدود هذه الدراسة، وانطلاقا من أهم ما أوصت به نرى انه من الأجدر أن يتم تناول أوسع لظاهرة التضخم في الظروف الراهنة. وذلك بالعمل والبحث في حدود زمانية وجغرافية

أكبر وأشمل، حتى نصل إلى استخلاص شمولي أكثر تفسيراً للظاهرة. وهذا ما اختلفت فيه أو تميزت به دراستنا هنا.

➤ دراسة -DILA (Direction de l'information légale et administrative) : Inflation : une hausse des prix soudaine et durable aux causes et effets :Septembre 2022.multiples

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتفسير أسباب ارتفاع التضخم في فرنسا ومنطقة اليورو، وإلى تبيان تأثيرات الارتفاع معدلات التضخم على مختلف شرائح المجتمع في المنطقة محل الدراسة وماهي حيثيات الارتفاع المسجل. وقد تم عرض أسباب الارتفاع المفاجئ لمعدلات التضخم، هذا وقد كان من نتائجها أن التضخم أثر فعلاً على القدرة الشرائية، على الأجور وعلى المعيشة بصفة عامة. وفي سبيل الحد من تداعيات ارتفاع معدلات التضخم من توصياتنا نجد أنها أوصت بسياسة تعزز العرض لمواجهة الأثر العكسي للإغلاق وضغوط مدخلات الإنتاج التي أدت إلى تخفيض المقابل الإنتاجي. كما أنها ترى بأنه العودة إلى ما يعرف بـ " دوامة الأجور والأسعار " ممكنة في هذه الحالة وغير مستبعدة. اهتمت هذه الدراسة فعلاً بتداعيات الأزمات الصحية المتمثلة في جائحة كورونا والحرب الأوكرانية، إلا أنها اقتصرنا على منطقة اليورو، وبصفة أكثر على دول الصف الأول من منطقة اليورو. وهنا نجدتها تختلف عن دراستنا من حيث حدود الدراسة فهي اهتمت كما سبق ذكره بمنطقة اليورو، في حين نرى من خلال دراستنا أنه من الأجدر أن يتم دراسة التداعيات التضخمية على نطاق أوسع. فالعولمة وما تفرضه، إضافة إلى ترابط الاقتصاديات سواء الناشئة أو المتقدمة يتطلب دراسة أشمل كي نفهم حقيقة التداعيات التي انجرت على معدلات التضخم خلال المرحلة محل الدراسة.

➤ دراسة - Guglielmo Maria Caporale, Juan Infante, Luis A. Gil-Alana, and Raquel Ayestaran. Inflation Persistence in Europe: The Effects of The Covid-19 Pandemic and of The Russia-Ukraine War. Working Paper No. 2217. Economics and Finance Working Paper Series. Department of : Economics and Finance. Brunel University London.October 2022.

تهدف هذه الدراسة كورقة بحثية، من خلال ما تناولته من تحليل للآثار المحتملة لوباء Covid-19 والحرب الروسية الأوكرانية على درجة استمرار التضخم في كل من منطقة اليورو والدول الأوروبية ككل. أيضاً هدفت إلى تبيان أثر الصدمات الخارجية كالأوبئة والحروب على معدلات التضخم. هذا وقد خلصت

الدراسة إلى استمرار الضغوط التضخمية وأنه من الواجب أن تكون السياسات الحكومية التي تم إتباعها في سبيل الالتفاف والتعافي سواء أثناء الأزمة الصحية أو الحرب الأوكرانية، يجب أن تكون مؤقتة وأن هذه السياسات يجب أن تكون ذات طابع علاجي ومؤقت.

هذه الدراسة وباعتبارها تتناول استمرار ودواعي التضخم الناجم عن أزمة كورونا وعن الحرب الأوكرانية في اليورو ودول الاتحاد الأوروبي ككل، تختلف مع دراستنا من حيث الحدود التي تمت عليها، وهذا في شقها الجغرافي إذ تسعى دراستنا إلى التعرض لتداعيات الأزميتين سالفتي الذكر على معدلات التضخم عالمياً.

□ : تداعيات أزمّتي

كورونا والحرب الأوكرانية

على معدلات التضخم

العالمية

في ضوء ما عرفه العالم من انتشار لفيروس كورونا ثم ما تلاه من اندلاع للحرب الأوكرانية الروسية وما خلفته هاتين الأزميتين من تداعيات كبيرة على معدلات التضخم العالمي سيتم في هذا الفصل التفصيل في طبيعة هذه التداعيات من خلال مجموعة من العناصر:

العنصر الأول سيتم فيه تحليل مؤشر التضخم والتغيرات التي طرأت عليه خلال فترة الدراسة، أما بقية العناصر فسيتم من خلالها التفصيل في طبيعة التداعيات التي عززت من ارتفاع مستويات التضخم العالمي كالآتي:

-تطور معدلات التضخم العالمية خلال أزمة كورونا والحرب الأوكرانية .

-معدلات الإنفاق الحكومي وتأثيره على معدلات التضخم العالمي.

-الاضطرابات السياسية وتعزيزها للتضخم العالمي.

-ارتفاع التكاليف وأزمة سلاسل الإمداد وعلاقتها بمعدلات التضخم العالمي.

II. تداعيات أزمة كورونا والحرب الأوكرانية على معدلات التضخم العالمية:

في ضوء ما عرفه العالم من انتشار لفيروس كورونا ثم ما تلاه من اندلاع للحرب الأوكرانية الروسية وما خلفته هذين الأزميتين من تداعيات كبيرة على معدلات التضخم العالمي سيتم في هذا الجزء التفصيل في طبيعة هذه التداعيات من خلال مجموعة من العناصر، العنصر الأول سيتم فيه تحليل مؤشر التضخم و التغيرات التي طرأت عليه خلال فترة الدراسة أما بقية العناصر فسيتم من خلالها التفصيل في طبيعة التداعيات التي عززت من ارتفاع مستويات التضخم العالمي كالآتي:

1.تطور معدلات التضخم العالمية خلال أزمة كورونا والحرب الأوكرانية:

إن الآثار التضخمية اليوم لا تشعر بها الاقتصادات المتقدمة فحسب، بل تشعر بها أيضاً غالبية الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وعلى الرغم من اختلاف أسبابها عبر البلدان.

وعلى هذا الأساس سوف يتم إعداد الجدول التالي والذي يمكن من خلاله تتبع مؤشر أسعار الاستهلاك لتفسير معدلات التضخم المرتفعة خلال مرحلة الدراسة.

الجدول رقم 01 الموالى يوضح التطور التاريخي لمؤشر أسعار المستهلك

مؤشر أسعار المستهلك - IPC											
Pays	Unité	2018	2019	2020	2021	المعدل 1	2018	2019	2020	2021	المعدل 2
Australie	%	1.3	1.3	1.9	1.9	1.7	1.6	3.8	2.9	6.8	3.0
Autriche	%	0.9	0.9	2.1	2.0	1.8	1.5	1.4	2.8	8.9	3.6
Belgique	%	0.6	2.0	2.1	2.1	1.7	1.4	0.7	2.4	9.0	3.6
Canada	%	1.1	1.4	1.6	2.3	1.6	1.8	0.7	3.4	6.8	3.2
Chili	%	4.3	3.8	2.2	2.4	3.2	2.6	3.0	4.3	11.8	5.4
Colombie	%	5.6	7.5	4.3	3.2	6.6	3.5	3.5	3.3	18.2	4.9
Cote d'Ivoire	%	0.4	-0.8	1.6	2.2	1.2	2.1	0.7	1.7		1.5
Danemark	%	0.3	0.7	2.5	2.1	1.4	2.8	3.2	3.8	15.1	6.2
Allemagne	%	0.5	0.3	1.1	0.8	0.7	0.8	0.4	1.8	7.7	2.7
Estonie	%	-0.5	0.1	3.4	3.4	1.6	2.3	-0.4	4.7	16.4	6.5
Espagne	%	-0.2	0.4	0.6	1.1	0.8	1.0	0.3	2.2	7.1	2.7
France	%	0.0	0.2	1.0	1.0	0.8	1.1	-0.5	1.8	9.2	2.1
Allemagne	%	0.3	0.5	1.5	1.7	1.1	1.4	0.1	3.1	6.9	2.9
Grèce	%	-1.7	-8.8	1.1	0.9	-0.2	0.3	-1.2	1.2	9.6	2.5
Irlande	%	-0.1	0.4	2.3	2.9	1.4	3.5	3.3	5.1	14.8	6.6
Islande	%	1.9	1.7	1.8	2.7	1.9	3.0	2.8	4.4	8.3	4.7
Italie	%	-0.3	0.0	0.3	0.3	0.1	0.9	-0.3	2.4	7.8	2.7
Israël	%	0.0	-0.1	1.2	1.1	0.6	0.6	-0.1	1.8	8.3	2.6
Japan	%	0.8	-0.1	0.5	1.0	0.5	0.5	-0.0			0.2
Corée	%	0.7	1.0	1.9	1.5	1.3	0.4	0.3	2.3	5.1	2.1
Lettonie	%	0.2	0.1	2.9	2.5	1.4	2.8	0.2	3.3	17.3	5.9
Lituanie	%	-0.9	0.0	3.7	2.7	1.6	2.3	1.2	4.7	18.7	7.0
Luxembourg	%	0.3	0.3	1.7	1.3	1.8	1.7	0.8	2.3	6.3	2.9
Mexique	%	2.7	2.8	6.0	4.9	4.1	3.6	3.4	5.7	7.9	5.2
Norvège	%	0.6	0.3	1.4	1.7	1.6	2.0	1.3	2.7	16.0	4.1
Nouvelle Zélande	%	0.3	0.0	1.9	1.6	1.1	1.6	1.7	3.9	7.2	3.6
Pologne	%	2.2	3.6	1.8	2.8	2.6	2.2	1.3	3.3	5.8	3.2
Portugal	%	-0.9	-4.6	2.0	1.7	0.8	2.3	3.4	5.1	14.3	6.3
Portugal	%	0.3	0.6	1.4	1.0	0.8	0.3	-0.0	1.3	7.8	2.4
République slovaque	%	-0.3	-2.5	1.3	2.3	0.7	2.7	1.8	3.1	12.8	5.1
Slovenie	%	-0.5	-0.1	1.4	1.7	0.6	1.6	-0.1	1.8	6.9	3.1
Espagne	%	-0.5	-0.2	2.0	1.7	0.7	0.7	-0.3	3.1	8.4	3.0
Suède	%	0.0	1.0	1.8	2.0	1.2	1.8	0.5	2.3	9.4	3.2
Suisse	%	-1.1	-0.4	0.5	0.9	-0.3	0.4	-0.7	0.8	2.8	0.8
Turkey	%	7.7	7.6	15.1	16.3	16.7	16.2	12.3	19.6	72.3	29.8
Uruguay	%	0.4	1.0	2.6	2.3	1.6	1.7	1.8	2.5	7.9	3.3
Etats-Unis	%	0.1	1.3	2.1	2.4	1.6	1.6	1.2	4.7	9.0	3.9
Union européenne - 27 pays à partir du 01/01/2021	%	0.1	0.2	1.6	1.8	0.9	1.4	0.7	2.9	9.2	3.6
Zone euro (20 pays)	%	0.2	0.2	1.5	1.8	0.9	1.2	0.3	2.8	8.4	3.1
G2	%	0.3	0.8	1.8	2.1	1.3	1.5	0.8	3.3	7.1	3.2
OCDE - Europe	%	0.7	1.0	2.5	3.0	1.8	2.0	1.0	4.1	11.8	5.5
G20	%	2.4	2.2	2.3	3.2	2.8	3.6	2.7	4.3	8.8	4.8
OCDE - Total	%	0.7	1.2	2.3	2.6	1.7	2.1	1.3	4.0	9.6	4.2
Économies non-OCDE	Argentine	%			34.3	34.3	51.5	42.0	86.4	72.4	54.1
	Brazil	%	9.0	8.7	3.4	3.7	6.2	3.7	3.2	8.3	6.1
	Chine (Républ. populaire)	%	1.4	2.0	1.6	2.1	1.8	2.9	2.8	8.8	2.1
	Inde	%	5.9	4.8	2.5	4.9	4.5	7.7	3.8	4.8	6.0
	Indonésie	%	6.4	3.5	3.8	3.2	4.2	3.0	1.8	4.2	2.7
	Russie	%	16.6	7.0	3.7	3.9	7.3	4.5	3.4	6.7	4.8
	Arabie saoudite	%									1.7
	Afrique du Sud	%	1.2	2.1	0.8	2.5	1.2	2.1	3.4	3.1	2.5
		%	4.5	8.6	5.2	4.5	6.2	4.1	3.2	4.8	4.7

Dernière extraction le 17 Jan 2021 13:13 UTC (GMT), de l'OCDE.Stat

من الجدول أعلاه، الخاص بالتطور التاريخي لمؤشر أسعار الاستهلاك لدول المنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، قمنا باستخراج البيانات الخاصة لتلك الدول من بنك معلومات المنظمة، إذ تمثل الدول المنخرطة فيها أغلب مناطق العالم، وهذا ما يعطينا صورة أوضح عن صورة المؤشر حول العالم، والذي من خلاله يمكننا تتبع ظاهرة ارتفاع الأسعار.

قمنا بتقسيم المعطيات إلى قسمين، الأول يخص السنوات الأربع ما قبل الأزميتين والثاني يخص السنوات حدود الدراسة. كما قمنا بإعداد متوسط حسابي للأربع سنوات الأولى وآخر للمرحلة الثانية المعنية بالدراسة، وهذا من أجل تبيان أكثر للتطور الحاصل في المؤشر.

من خلال المتوسطين وجدنا أنه كان المتوسط الخاص بالمرحلة التي عرفت الأزميتين أكبر وبصورة ملحوظة، عما كان عليه في الفترة قبيل الأزميتين. وهذا بالنسبة لغالبية دول المنظمة.

كما أن التغير بين المتوسطين كان في مجمله معتبرا وملحوظا. فقد تغير وبصورة أكبر مؤشر أسعار الاستهلاك.

كان معدل التضخم لمدة 12 شهرا حتى ديسمبر 2021 أعلى من 5% في 15 من أصل 34 دولة ذات اقتصادات متقدمة، كما لا يقتصر هذا الارتفاع التضخمي على البلدان الغنية، فقد ضربت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية موجة مماثلة، حيث تواجه 78 من أصل 109 من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية أيضا معدلات تضخم سنوية أعلى من 5%. الواقع أن هذه الحصة من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (71%) أصبحت ضعف ما كانت عليه تقريبا في عام 2020. وعلى هذا فقد أصبح التضخم مشكلة عالمية - أو شبه عالمية، حيث لا تزال آسيا محصنة حتى الآن.

أما عن مستويات التضخم السنوية عالميا فسوف نقوم بتبيانها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 02 الموالى يوضح مستويات التضخم السنوية.

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التضخم العالمي	2.20	2.40	2.20	1.90	3.50	8.30

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

من الجدول أعلاه يتضح أن معدل التضخم العالمي كان شديد التغير خلال سنتي 2021 و 2022.

سنة 2021 هي المرحلة التي عرفت اصطدام الاقتصاد العالمي بتداعيات أزمة كورونا ثم بعدها في

2022 اندلاع الحرب الأوكرانية.

تتفاوت المحركات الرئيسية للتضخم من بلد إلى آخر، وخاصة عند المقارنة بين الاقتصادات المتقدمة من جانب والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية على الجانب الآخر. فلا تنطبق تشخيصات "قرط النشاط" السائدة في الخطاب الأميركي على العديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، حيث كان التحفيز المالي والنقدي في الاستجابة لجائحة كورونا محدودا، وحيث كان التعافي الاقتصادي في عام 2021 متأخرا كثيرا عن التعافي في الاقتصادات المتقدمة.

علاوة على ذلك، تختلف أنماط الكساد والتعافي التي استحدثتها الجائحة بشكل ملحوظ عبر مجموعات الدخل في البلدان المختلفة، حيث يُعرّف التعافي على أنه عودة الاقتصاد إلى مستوى نصيب الفرد في الدخل الذي كان عليه في عام 2019. وقد استوفت نحو 41% من الاقتصادات المتقدمة المرتفعة الدخل هذه العتبة في نهاية عام 2021، مقارنة بنحو 28% من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية المتوسطة الدخل، ونحو 23% فقط من البلدان المنخفضة الدخل.

من ناحية أخرى، سوف يستمر انبعاث التضخم في تعزيز فجوات التفاوت، سواء داخل البلدان أو

بينها.

لكن التفاوت بين الاقتصادات المتقدمة والنامية أكبر حتى مما تشير إليه هذه المقارنة، لأن **Erreur !** **Référence de lien hypertexte non valide.** ورغم أن العديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية خفضت تقديراتها للناتج المحتمل على مدار العامين الأخيرين، فليس هناك ما يشير إلى أن الضغوط التضخمية هناك كانت مدفوعة في المقام الأول بفرط النشاط الاقتصادي في أعقاب برنامج التحفيز الضخم. يتمثل أحد التطورات الشائعة في الاقتصادات المتقدمة والنامية في زيادة أسعار السلع الأساسية إلى جانب ارتفاع الطلب العالمي. بحلول جانفي 2022، كانت أسعار النفط ارتفعت بنسبة 77% عن مستواها في ديسمبر 2020.

من القضايا الكبرى الأخرى التي تؤثر على الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء سلاسل التوريد العالمية، التي تظل متأثرة بشدة بأحداث العامين الأخيرين. كما ارتفعت تكاليف النقل إلى عنان السماء.

وعلى النقيض من صدمة الإمداد المرتبطة بالنفط في سبعينيات القرن العشرين، كانت صدمات الإمداد المرتبطة بجائحة كورونا أكثر تنوعا وإبهاما، وبالتالي أشد غموضا.

في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، ساهم انخفاض قيمة العملات (بسبب انخفاض تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الداخل وخفض التصنيف الائتماني للديون السيادية) في إحداث تضخم أسعار السلع المستوردة. ولأن توقعات التضخم في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية أقل ثباتا وأكثر توافقا مع تحركات العملة مقارنة بحالها في الاقتصادات المتقدمة، فإن العبور من أسعار الصرف إلى الأسعار يميل إلى أن يكون أسرع وأكثر وضوحا.

يتمثل عامل مهم آخر في تضخم أسعار الغذاء. خلال عام 2021، تجاوزت الزيادات في أسعار المواد الغذائية على مدى 12 شهرا 5% في 79% (86 من أصل 109) من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. في حين لم تكن الاقتصادات المتقدمة محصنة ضد ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فإن 27% منها فقط شهدت ارتفاعات في الأسعار تجاوزت 5%.

الأسوأ من هذا أن تضخم أسعار الغذاء يضرب في عموم الأمر البلدان المنخفضة الدخل أيضا (والأمر الأقل دخلا في كل مكان) بشدة، مما يجعله يرقى إلى مستوى الضريبة التنازلية. يمثل الغذاء حصة أكبر كثيرا من متوسط سلة استهلاك الأسر في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وهذا يعني أن التضخم في هذا الاقتصادات من المرجح أن يثبت كونه متواصلا. وسوف تُترجم أسعار الطاقة المرتفعة اليوم بشكل مباشر إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية غدا (بسبب ارتفاع تكاليف الأسمدة، والنقل، وما إلى ذلك).

برغم أن أغلب الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية لم تعد تثبت أسعار الصرف - كما كانت تفعل أثناء سنوات التضخم في سبعينيات القرن العشرين - فإن نطاق السياسة النقدية "المستقلة حقا" في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة يظل محدودا، على الرغم من تعويم أسعار الصرف. ولم يعد خطر استيراد هذه الاقتصادات للتضخم من المراكز المالية العالمية من بقايا الماضي.

Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide. وبينما تستعد الولايات المتحدة للخضوع لقدر

معتدل من إحكام السياسات، فإن هذا من غير المرجح أن يكون كافيا لكبح جماح نمو الأسعار. من المؤكد أن الاستجابة السياسية الأفضل توقيتا والأكثر قوة من جانب البنوك المركزية الكبرى لن تكون بشرى سارة للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في الأمد القريب. فسوف تواجه أغلبها تكاليف تمويل أعلى، وقد يصبح اندلاع أزمات الديون في بعضها أكثر ترجيحا.

2. معدلات الإنفاق الحكومي وأثاره على معدلات التضخم العالمي:

تعتبر الحكومات المختلفة الإنفاق الحكومي أحد أهم العناصر الذي من خلاله تقوم بتوجيه الاقتصاد، كما أنها وبهذا فهي تقوم بتنفيذ برامجها الانتخابية التي تم تركيزها بنودها من خلال الانتخابات. إذ أنه أصبح من المهم جدا حاليا أن ينظر للبرامج وما سوف تقدمه هذه البرامج من أجل منح الترقية لأي حكومة كانت، وهذا في شتى دول العالم المعاصر. كما أن نجاعة الأداء الحكومي ترتبط ارتباطا وثيقا بما يخلفه الإنفاق العام وسياساته من نتائج.

يؤثر الإنفاق العام على التضخم من خلال قناتين إحداهما مباشرة والأخرى غير مباشرة، فالتأثير المباشر يأتي من زيادة الطلب الحكومي على السلع والخدمات التي تساعد في القيام بمهامها الأساسية، والتأثير غير المباشر يأتي من أثر المضاعف والمعجل على الدخل القومي. وتحاول الحكومة تخفيض معدل التضخم عن طريق تقليص الإنفاق العام مما يؤدي إلى انخفاض العرض النقدي المتداول في المجتمع ومنه يقل الطلب على هذه السلع والخدمات مما يؤدي إلى تخفيض أسعارها. وفي حالة الركود تقوم الحكومة بمعالجة هذا الوضع من خلال معدلات الإنفاق الحكومي وذلك عن طريق النفقات التحويلية مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل لدى أفراد المجتمع وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وإعادة التوازن.

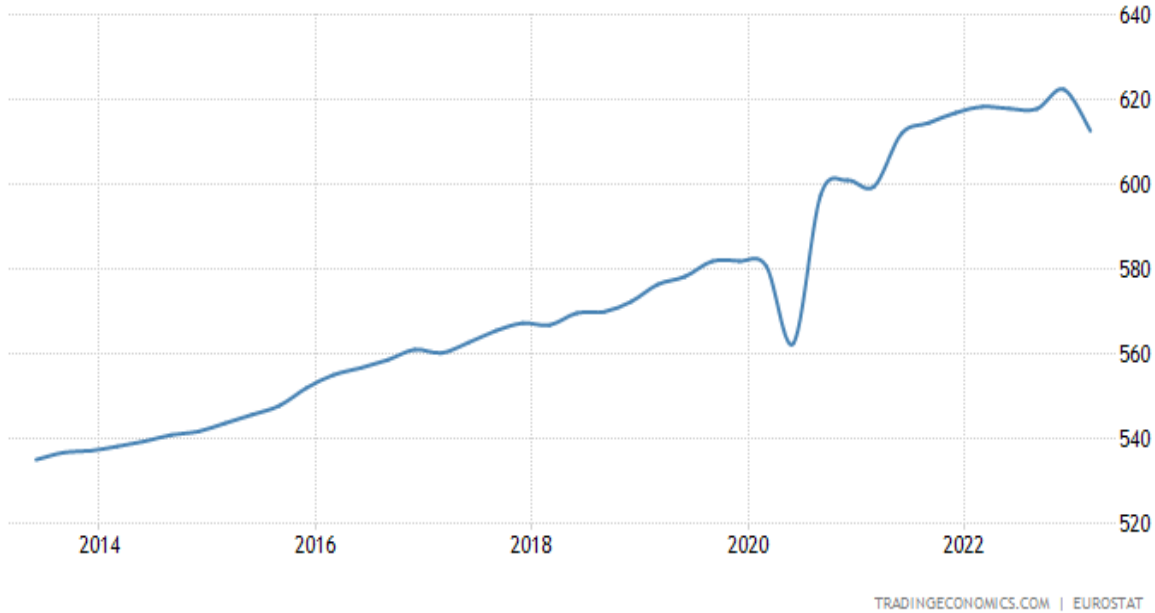
إن الإنفاق الحكومي يؤثر على المستوى العام للأسعار، فهو يكون أكثر تأثيرا في حالة الانتعاش الاقتصادي عكس ذلك في حالة الانكماش وعليه فإن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي من الأفضل أن يكون في حالات الانكماش، وفي حالة المرحلة موضوع الدراسة تميز الاقتصاد العالمي بتباطؤ وتيرة الإنتاج، الأمر الذي جعل من الإنفاق الحكومي أحد أهم الضغوط التضخمية المرحلية. وعلى الأساس سوف نقوم في دراستنا بتقديم عينات من اقتصاديات وحجم إنفاقها الحكومي خلال الحدود الزمنية للدراسة.

1.2 منطقة اليورو:

حذرت المفوضية الأوروبية في بروكسل دول منطقة اليورو، من أن التوسع المالي الهام الذي تبنته تلك الدول لمكافحة أزمة الطاقة، يمكن أن يزيد التضخم سوءا. وحثت المفوضية دول العملة الموحدة على المضي قدما نحو تطبيق إجراءات محددة، تدعم الأسر والشركات الضعيفة فقط.

من جانبه أكد مفوض الشؤون الاقتصادية باولو جنتيلوني أن آخر البيانات من بروكسل، أظهرت توسعا ماليا بنحو 200 مليار يورو سنة 2022، وهو ما يعادل 2% من الناتج المحلي الإجمالي. وقال جنتيلوني: " يهدد هذا التوسع المالي الكبير من زيادة ضغوطات التضخم، وهذا ما لا نريده أن يحدث، رغم معرفتنا أنه من الضروري التدخل لمجابهة هذا الوضع." وأضاف جنتيلوني قوله إنه ينبغي على الدول أن تعمل "جماعيا"، من أجل الدفع بجملة من الإجراءات المقدور عليها، والتي تركز على أكثر الأطراف هشاشة، وتحافظ على مؤشرات الأسعار¹.

الشكل رقم 01 الموالى يوضح معدلات الإنفاق الحكومي في منطقة اليورو
الوحدة : مليار أورو.



المصدر: <https://ar.tradingeconomics.com/euro-area/government-spending> -

من الشكل أعلاه يتضح أن الإنفاق الحكومي لمنطقة اليورو أخذ على الدوام منحى تصاعدي خلال العشرية الأخيرة، غير أنه ومن خلال التتبع المرحلي نجد أن نسبة النمو كانت أقل حدة، فيما استقرت عند قيمة تزيد عن 580 مليار يورو مع بداية ظهور الأزمة الصحية كورونا وبداية انتشارها في أوائل سنة 2020، وهنا يعزى هذا الاستقرار المؤقت للصدمة التي أحدثها الفيروس وما تلاه من إجراءات احترازية أثرت

¹ - <https://arabic.Euronews.com/2022/11/08/european-commission-eurozone-energy-crisis-inflation-businesses>

على سياسات الدول من حيث الإنفاق، بعد أن تغيرت مؤقتاً أيضاً سلوكيات الأفراد من حيث الإنفاق والاهتمام. وبالتالي فالمنطقة في هاته المرحلة كانت تحت تأثير الصدمة متأثرة بالأزمة الغير مسبقة وحجم الانتشار حينها، وهو ما أكسب الإنفاق الحكومي حينها نوعاً من الاستقرار. ثم نلاحظ بعدها كيف أن هوت قيمة الإنفاق الحكومي خلال النصف الثاني من الثلاثي الأول لسنة 2020، إذ قاربت 560 مليار يورو. لتعاود قيمة الإنفاق الحكومي في الارتفاع بشكل سريع ومعتبر حتى غاية سنة 2022 أين كانت الأزمة الأوكرانية قد اندلعت رسمياً وهو ما أعقب كل ما خلفته أزمة كورونا، والتي بحد ذاتها لم يتم التعافي منها خلال تلك الفترة. ففي سنة 2022 بلغ حجم الإنفاق الحكومي في المنطقة ما يقارب 620 مليار يورو. ومن خلال الشكل أيضاً، نجد أن حجم الإنفاق الحكومي خلال المرحلة الممتدة بين 2020 و2022 هو تقريبا بحجم المرحلة من سنة 2014 إلى غاية 2018. وبالتالي فمعدل النمو هنا هو بحجم الضعف.

أما في بريطانيا التي تعتبر حالياً نوعاً ما ذات طبيعة مستقلة، وسياسات تختلف عما كانت عليه قبل البريكسيت. كما أن الإنفاق الحكومي في بريطانيا كان محل متابعة واهتمام من طرف الفاعلين الحكوميين، وأيضاً من طرف الملاحظين. وهذا من بداية أزمة كورونا حيث عانت بريطانيا من الإغلاق وما تبعه من إجراءات احترازية، وإلى غاية اندلاع الحرب الأوكرانية الروسية، إذ لا يخفى على أحد هنا أن بريطانيا رمت بكل ثقلها الاقتصادي، ونفوذها الدبلوماسي. كما أنها كانت طرفاً مهماً وصانعاً للقرارات فيما يخص العقوبات الاقتصادية التي فرضت على روسيا. استمر الوضع المتردي للأسعار إلى غاية أواخر سنة 2022 ويتوقع بقاء الوتيرة نفسها أو أقرب إليها في سنة 2023. وهذا ما دفع بالحكومة البريطانية إلى البث في القضية. « أعلنت الحكومة البريطانية، الخميس، رفع الضرائب وخفض الإنفاق بـ 55 مليار جنيه إسترليني، في محاولة للسيطرة على المشكلات الاقتصادية ومواجهة تصاعد معدلات التضخم.

وقال وزير المالية البريطاني جيريمي هانت، خلال جلسة برلمانية إن المملكة المتحدة "في حالة ركود (اقتصادي) بالفعل"، تطلب خفض الإنفاق العام ورفع الضرائب، حسبما نقلت هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي". »

وأشار إلى أن الهدف من الخطة الحالية للحكومة هو "الاستقرار الاقتصادي والنمو والخدمة العامة". وأكد على ضرورة استمرار السعي من أجل خفض معدلات التضخم، لافتاً إلى أن السياسات الحالية ستجعل المزيد من الناس يدفعون أعلى معدل لضريبة الدخل¹.

1- وكالة الأناضول، اقتصاد، بريطانيا تخفض الإنفاق العام وترفع الضرائب بتاريخ: 2023/06/13.

2.2 أمريكا:

أما بالنسبة لأمريكا فقد كان للإنفاق الحكومي تأثير هو الآخر، خاصة وأن أمريكا تعتبر من الاقتصاديات المؤثرة في العالم والظروف التي تسوده ومن المتأثرين أيضا بكل ما يجري في العالم. كما أن أمريكا عانت من كل السياسات الاحترازية كغيرها من الدول إبان حقبة أزمة كورونا، وكانت من الفاعلين وبكل إمكانياتهم من أجل إخضاع روسيا والحد من تنافسية الصين خلال ما يعرف بالأزمة الأوكرانية.

«في الآونة الأخيرة، ارتفعت معدلات التضخم بوتيرة قوية ليصل إلى نسبة 2.6% في أكتوبر "أعلى وتيرة ارتفاع منذ عام 1990".

ويرى البعض أن ضخامة الإنفاق الحكومي الذي يتخطى أكثر من 4 تريليونات دولار حتى الآن منذ بدء جائحة كوفيد-19 هو السبب المباشر في التضخم وزيادة الأسعار.

فيما يرى البعض الآخر أن أسباب ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع أسعار البنزين والغاز الطبيعي محليا وسط ارتفاع الطلب العالمي، في وقت قررت فيه إدارة بايدن خفض الإنتاج الأمريكي، وهو ما يؤثر على أسعار بقية السلع والخدمات. وأوقفت إدارة بايدن جميع عمليات الحفر في الأراضي المملوكة للحكومة الفدرالية، وتدرس إذا ما كانت ستوقف خط أنابيب نقل النفط من كندا إلى ولايات الوسط الأمريكية.

ثم هناك بنك الاحتياطي الفدرالي، الذي لا يزال يدير سياسة نقدية طارئة بعد 19 شهرا من التعافي الاقتصادي. وشجع جبروم بول رئيس بنك الاحتياطي الفدرالي على حزم الإنفاق الحكومي الضخمة.

وتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى 2% فقط، لكنه وصل لأكثر من 3 أضعاف في وقت يبقي البنك فيه على نسب فائدة ثابتة عند الصفر منذ أكثر من عام ونصف العام.

مع إلقاء المعلقين بالمسؤولية عن تلك الارتفاعات على سياسيات الرئيس جو بايدن الاقتصادية والمالية، سارع بايدن بالرد بالقول إن مواجهة ارتفاع نسبة التضخم في الولايات المتحدة هي أولويته القصوى. وأصدر بايدن تعليمات إلى المجلس الوطني الاقتصادي للعمل على خفض الأسعار بما فيها أسعار الطاقة، كما أصدر تعليماته إلى لجنة التجارة الفدرالية للتصدي لأي تلاعب في الأسعار.

وأشار بايدن إلى أن ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية يرتبط بالتأخير الذي تعاني منه سلسلة التوريد العالمية والذي تسبب في نقص كبير للمواد الاستهلاكية في الأسواق.

ويرى بايدن أن مشروع قانون البنية التحتية الذي أقره الكونغرس مؤخرا سيساعد على تخفيف اختناقات النقل، وأن خطة الإنفاق الاجتماعي المطروحة من شأنها أن تخفض التكاليف المعيشية على أغلب العائلات الأمريكية. من ناحية أخرى، تصمم إدارة بايدن على تنفيذ خطة الإنفاق الاجتماعي والمناخي التي تقدر قيمتها بأكثر من تريليوني دولار.

وقد زاد العديد من أرباب العمل أجورهم من أجل اجتذاب المزيد من العمال. ولكن سرعان ما تأكلت الرواتب المتزايدة بسبب ارتفاع تكلفة الغاز والبقالة.

وتتوقع وزارة الطاقة أن فواتير التدفئة ستكون أعلى بنسبة تصل إلى 54% هذا الشتاء مقارنة بالشتاء الماضي نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة وانخفاض درجات الحرارة إلى حد ما.

وقد أدى نشر أنباء ارتفاع نسب التضخم الأربعة الماضي إلى انتقادات جديدة من الجمهوريين خطة الإنفاق الاجتماعي والمناخي التي تبلغ قيمتها تريليوني دولار ويعتزم الديمقراطيون في مجلس النواب التصويت عليها الأسبوع القادم، ومن ثم إرسالها إلى مجلس الشيوخ. وتدفع الزيادة في الأسعار التي تعكس تناقص القوة الشرائية للأميركيين إلى انخفاض نسبة تأييد الرئيس بايدن.

وأظهر استطلاع حديث للرأي أجرته جامعة "مونموث" أن 65% من الأميركيين يؤيدون مشروع قانون البنية التحتية و62% يؤيدون خطة إنفاق الديمقراطيين.

إلا أن الاستطلاع نفسه أظهر أن 42% فقط من الأميركيين يوافقون على أداء بايدن الوظيفي، في حين لا يوافق 50% من الأميركيين على سياساته الاقتصادية.

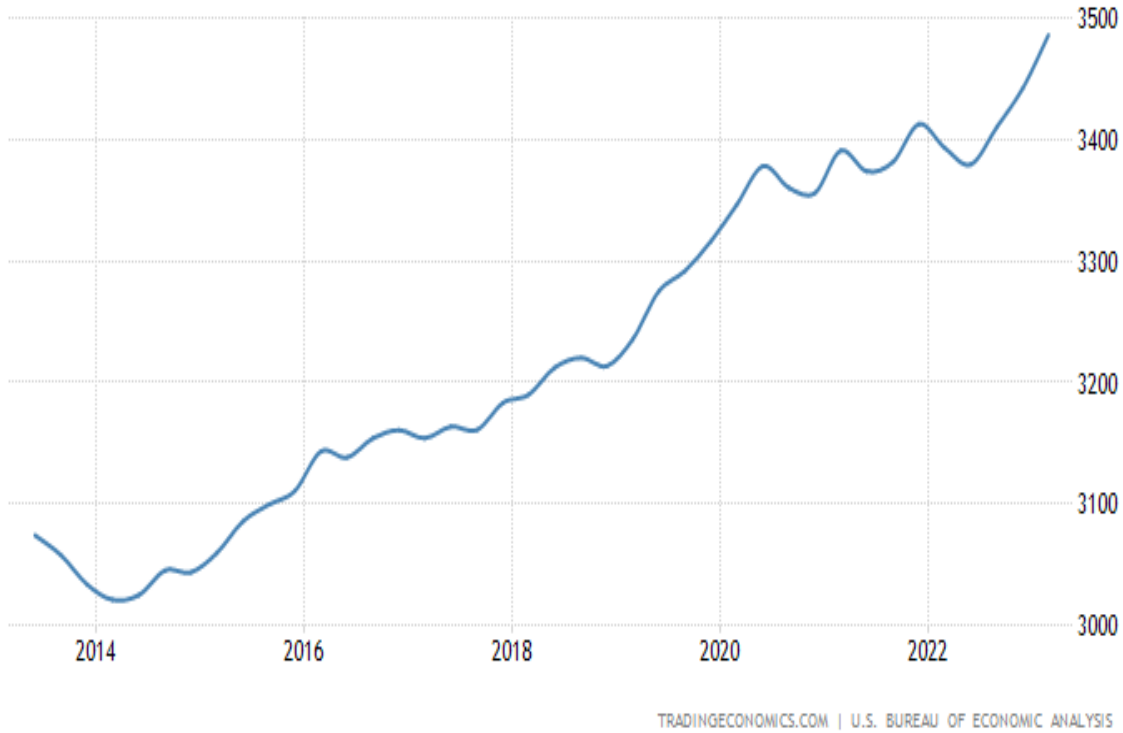
وبشكل تسجيل أعلى معدل تضخم أميركي منذ 3 عقود تحديا كبيرا للرئيس جو بايدن في سعيه إلى الدفع ببركيزة أخرى من أجندته الاقتصادية.¹

الشكل رقم 02 الموالى يوضح معدلات الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية

الوحدة: مليار دولار.

1- خطة بايدن وضخامة الإنفاق الحكومي وراء التضخم، وارتفاع الأسعار. Equiti. تاريخ النشر: 17 نوفمبر 2021 ، بتاريخ: 2023/06/12.

<https://www1.equiti.com/ae-ar/newsroom/daily-wrap-ups/2021/nov-2021>



المصدر: <https://ar.tradingeconomics.com/united-states/government-spending>

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة الذي كان عند حجم 3200 مليار دولار مع زيادة طفيفة، وهذا قبل أزمة كورونا والحرب الأوكرانية. قد تجاوز سنة 2022 حجم 3600 مليار دولار، وهو نمو متضاعف عما كان عليه من قبل الأزميتين.

3.2 منطقة الشرق الأقصى والمحيط الهادي:

لقد بدأ تباطؤ الاقتصاد العالمي في إضعاف الطلب على صادرات المنطقة من السلع الأولية والسلع المصنعة. وأدى ارتفاع معدل التضخم في الخارج إلى زيادة أسعار الفائدة، التي أدت بدورها إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وانخفاض قيمة العملات في بعض بلدان منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وأدت هذه التطورات إلى تفاقم عبء خدمة الديون وتقلص الحيز المتاح في المالية العامة، مما ألحق أضراراً بالبلدان التي وجدت نفسها في مواجهة جائحة كورونا وهي مثقلة بالفعل بأعباء ديون مرتفعة.

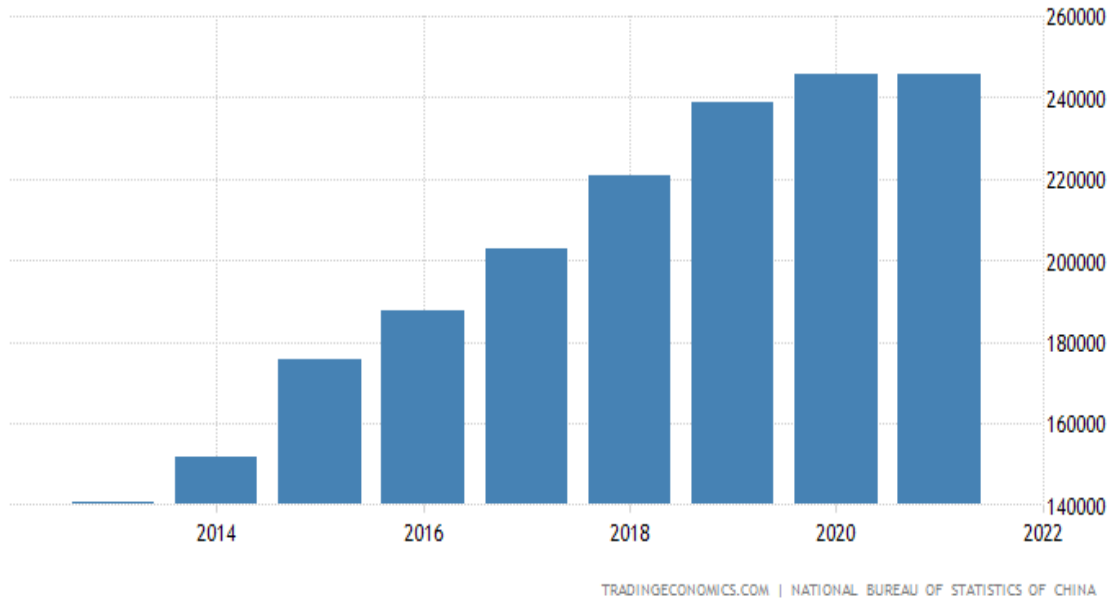
وبينما تسعى بلدان المنطقة إلى حماية القطاع العائلي وقطاع الشركات من تداعيات ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، توفر التدابير التي تُتخذ حالياً على مستوى السياسات المساعدات العاجلة التي تشتد الحاجة إليها، ولكنها تزيد من تشوهات السياسات الحالية. والحقيقة أن الضوابط المفروضة على دعم أسعار المواد الغذائية والطاقة تفيد الأثرياء وتبعد الإنفاق الحكومي عن البنية التحتية والصحة والتعليم. إن استمرار

تخفيف القيود التنظيمية، الذي كان يهدف إلى تسهيل عمليات الإقراض في أثناء تفشي جائحة كورونا، يمكن أن يحبس الموارد في الشركات المتعثرة ويحوّل رأس المال عن القطاعات أو أنشطة الأعمال الأكثر ديناميكية .

من جانبه، قال أديتيا ماتو، رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بالبنك الدولي: "يواجه واضعو السياسات مفاضلة صعبة بين التصدي للتضخم ودعم التعافي الاقتصادي. فالضوابط وعمليات الدعم تشوش مؤشرات الأسعار وتلحق الضرر بالإنتاجية. ومن شأن وجود سياسات أفضل للتعامل مع متطلبات المواد الغذائية والوقود والتمويل أن تحفز النمو وتوفر ضمانة ضد التضخم".¹

الشكل رقم 03 الموالى يوضح معدلات الإنفاق الحكومي في الصين

-الوحدة CNY-HML



المصدر: <https://ar.tradingeconomics.com/china/government-spending>

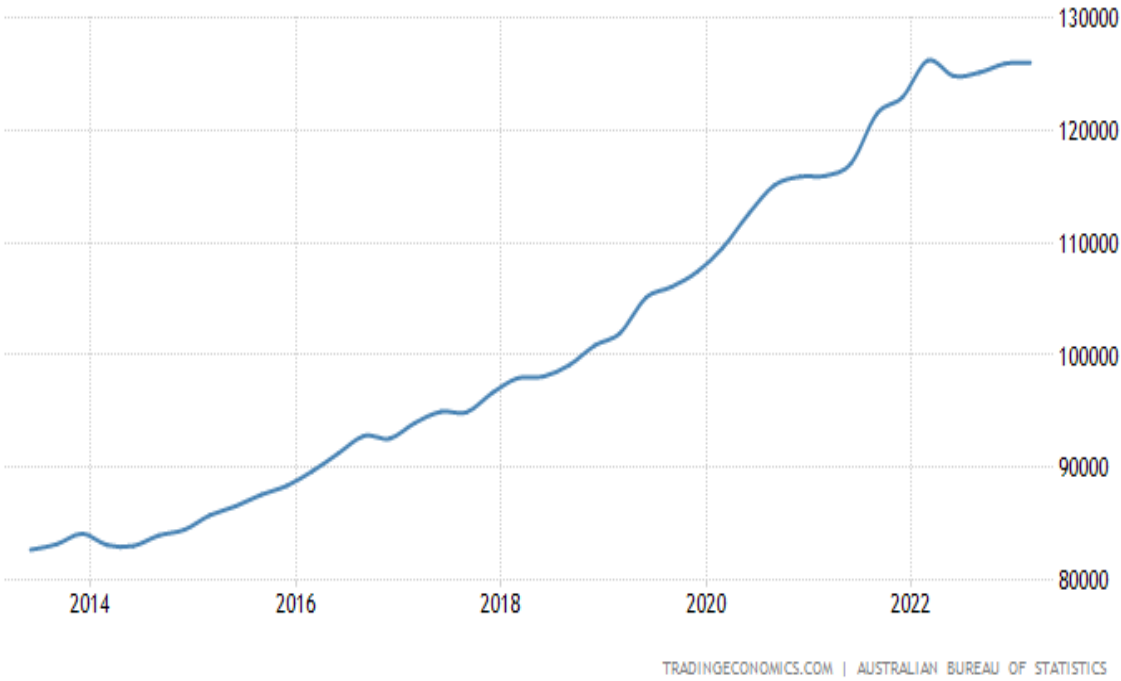
1- كيم سميثيز، البنك شرق آسيا والمحيط الهادئ تواصل النمو، وتحد من التضخم، ولكنها تواجه مخاطر في المستقبل، البنك الدولي بيان صحفي تاريخ النشر : 2022/09/27، بتاريخ: 2023/05/02.

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/09/26/east-asia-and-pacific-sustaining-growth-restraining-inflation-but-facing-risks-ahead>.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن حجم الإنفاق الحكومي ارتفع خلال الأزمة الصحية المتمثلة في كورونا وبعدها مع بداية اندلاع الحرب الأوكرانية. فرغم إجراءات الإغلاق التي عرفتتها الصين وسياساتها الاحترازية التي صنفها بالأقصى عالميا. إلا أن حجم الإنفاق استمر في النمو.

الشكل رقم 04 الموالى يوضح معدلات الإنفاق الحكومي في استراليا

الوحدة : مليار AUD

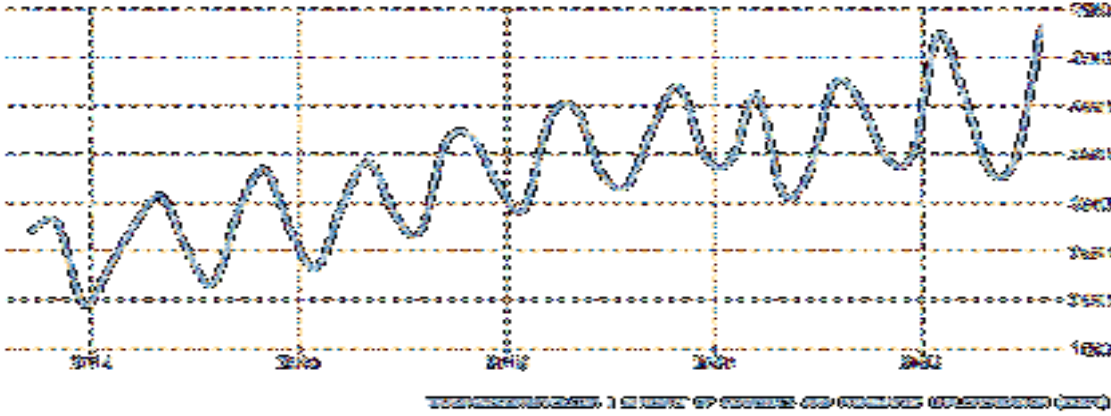


المصدر : <https://ar.tradingeconomics.com/australia/government-spending>

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الإنفاق الحكومي في استراليا لم يخرج عن القاعدة بالنسبة لعينة الاقتصاديات التي تم تقديمها، فهو أيضا تطور بصفة ملحوظة وبمعدل الضعف خلال مرحلة الأزميتين المتعاقبتين. إذ يظهر في الشكل أعلاه تجاوز سقف 120 ألف مليار دولار أسترالي.

الشكل رقم 05 الموالى يوضح معدلات الإنفاق الحكومى فى الهند

الوحدة: مليار INR

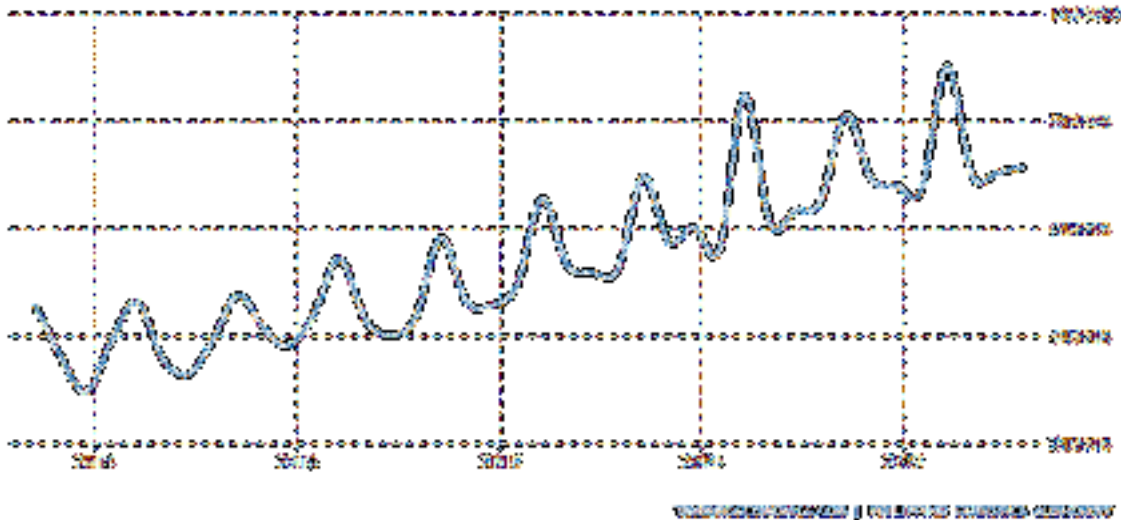


المصدر : <https://ar.tradingeconomics.com/india/government-spending>

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الإنفاق الحكومى فى الهند استمر فى الارتفاع من حيث المنحى الإجمالى، رغم تذبذباته المرحلية، وهو ما يفسر محاولة الحكومة التوفيق بين ارهاسات الأزمة وبين معدلات التضخم.

الشكل رقم 06 الموالى يوضح معدلات الإنفاق الحكومى فى الفلبين

-الوحدة: مليون PHP

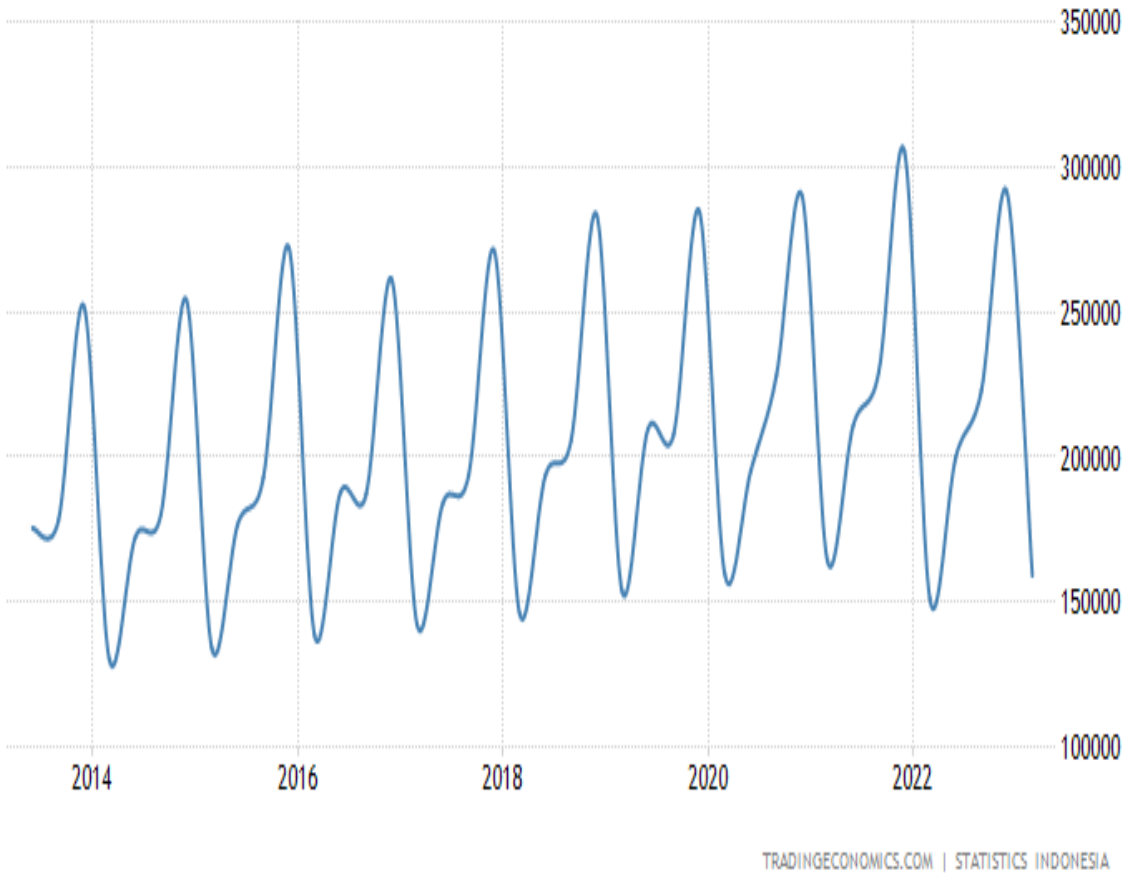


المصدر : <https://ar.tradingeconomics.com/philippines/government-spending>

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الإنفاق الحكومي في الفلبين هو الآخر عرف منحى تصاعديا وخاصة بين سنتي 2020 و 2022 أين عرف عتبة أعلى ومعدل تغير أسرع.

الشكل رقم 07 الموالى يوضح معدلات الإنفاق الحكومي في اندونيسيا

– الوحدة: مليار IDR



المصدر: <https://ar.tradingeconomics.com/indonesia/government-spending>

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الإنفاق الحكومي قد تصاعد بها خلال أزمة كورونا والحرب الأوكرانية.

4.2 أمريكا اللاتينية:

بالنسبة لأمريكا اللاتينية، نجد فنزويلا الدولة التي وصلت إليها معدلات التضخم مستويات لا تحتمل، كان أيضا للإنفاق الحكومي دور في ذلك، باعتبار الإنفاق الحكومي عادة ما يكون ردة فعل لتداعيات الظروف المختلفة، كالأوبئة والحروب. فقد صرحت نائبة الرئيس الفنزويلي بخصوص التضخم:

«قالت نائب رئيس فنزويلا ديلسي رودريغيز إن التضخم في فنزويلا بلغ 234 % في 2022 ، وهو ما يمثل تباطؤا عن العام السابق في الوقت الذي تكافح فيه الدولة الواقعة في أمريكا الجنوبية أزمة اقتصادية عميقة وطويلة.

وعرضت رودريغيز معدل التضخم في البلاد خلال اجتماع مع قادة الأعمال الأتراك والفنزويليين، علما بأنه نادرا ما ينشر البنك المركزي الفنزويلي البيانات الاقتصادية حيث لم يقدم بيانات التضخم منذ أكتوبر. لعدة أشهر تمكن الرئيس الاشتراكي نيكولاس مادورو وحكومته من السيطرة على تضخم أسعار المستهلكين من خلال سياسات اقتصادية صارمة، بما في ذلك تثبيت سعر الصرف، والحد من الإنفاق العام وزيادة الضرائب.

لكن وفقا لتقارير دولية فإن الاستراتيجية الأخيرة أظهرت تصدعات منذ نوفمبر الماضي مع ارتفاع الأسعار بسرعة تزامنا وانخفاض قيمة عملة البوليفار للبلاد مقابل الدولار الأمريكي. وتسارع الإنفاق الحكومي بصورة غير مسبوقة في البلاد بينما تجاوز الطلب على الدولار احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية.

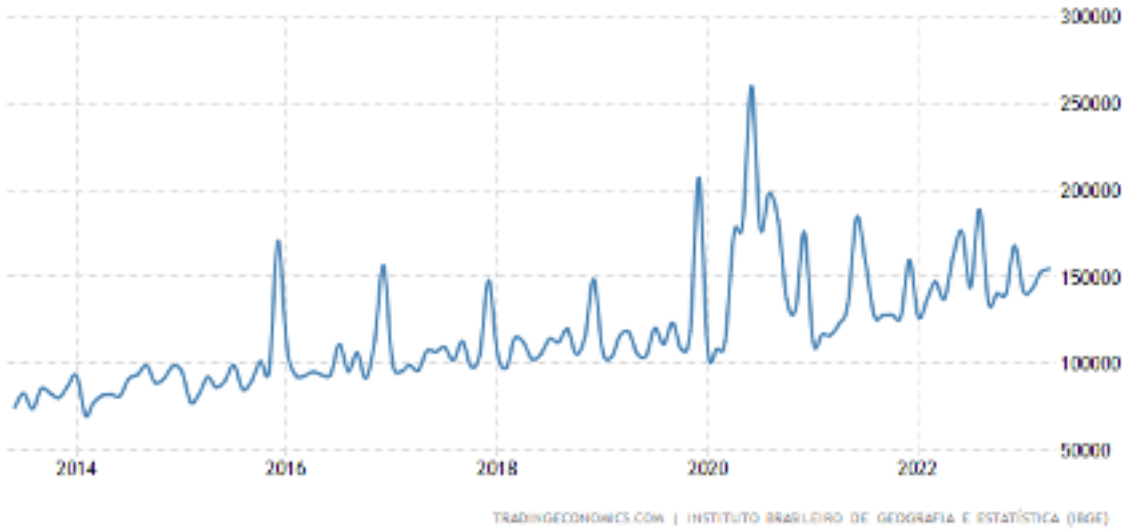
قالت مجموعة من الاقتصاديين في وقت سابق من هذا الشهر أن فنزويلا معرضة لخطر العودة إلى فترة تضخم مفرط، حيث بلغ معدل التضخم في عام 2021 أكثر من 686% ، وفقا للبنك المركزي للبلاد. تشير التقديرات إلى أن التضخم في فنزويلا بلغ 305% في عام 2022، وفقا لمجموعة غير حكومية من الاقتصاديين الذين يحسبون المؤشرات في ظل غياب البيانات الرسمية¹.

1- إرم الاقتصادية، فنزويلا: التضخم يتباطأ إلى 234%، تاريخ النشر : 24 يناير ، 2023 ، بتاريخ: 2023/04/17،

<https://www.erembusiness.com/economy/92js70d1p0>

الشكل رقم 08 الموالى يوضح معدلات الإنفاق الحكومي في البرازيل

الوحدة: مليون BRL

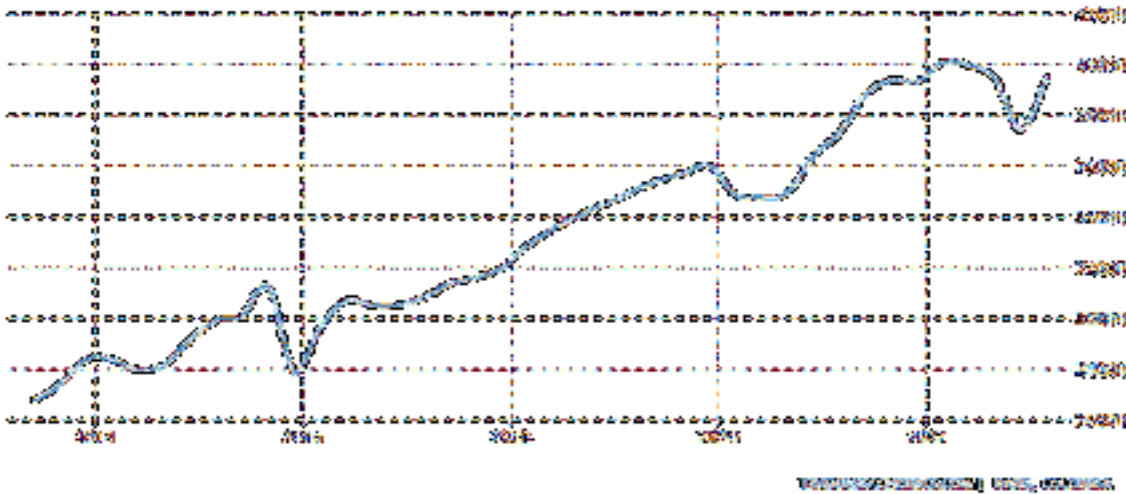


المصدر: <https://ar.tradingeconomics.com/brazil/government-spending>

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الإنفاق الحكومي في البرازيل قد ارتفع وبشكل هائل خلال بداية انتشار فيروس كورونا كما بقي يحافظ نوعاً ما على نفس النسق حتى بداية الأزمة الأوكرانية.

الشكل رقم 09 الموالى يوضح معدلات الإنفاق الحكومي في كولومبيا

الوحدة: مليار COP



المصدر: <https://ar.tradingeconomics.com/colombia/government-spending>

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الإنفاق الحكومي في كولومبيا ومن خلال الشكل البياني، نلاحظ أنه لم يحد عن القاعدة وعرف هو الآخر منحنى تصاعدي خلال مرحلة الدراسة.

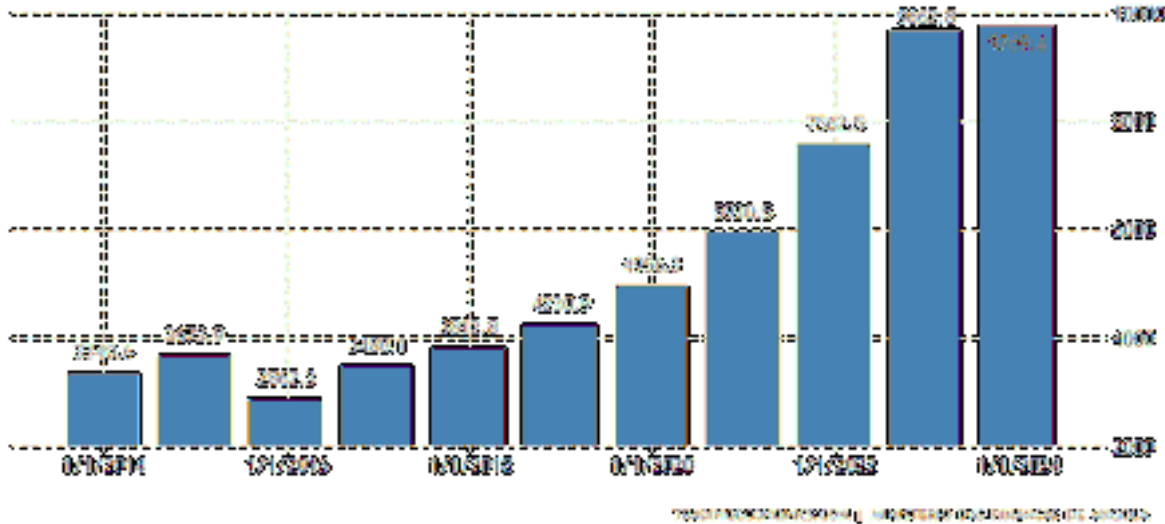
5.2 المنطقة العربية وإفريقيا:

المنطقة العربية من أكبر المناطق التي عرفت آثار الأزميتين المتعاقبتين وهذا لطبيعة اقتصادياتها من جهة ومن جهة أخرى للظروف المناخية التي تميز أغلب مساحات الدول العربية. أما عن إفريقيا فمثلا لو قمنا بالتميز بين دول المنطقة نجدها تتفاوت من حيث درجة التأثير، وليس من عدم ذلك. فمنطقة الشمال تتميز عن باقي المناطق جنوب الصحراء.

قال ألبيرت زوفاك، رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة أفريقيا بالبنك الدولي "بالإضافة إلى تدابير الاحتواء، شهدنا في الاستجابة لفيروس كورونا البلدان تختار مجموعة متنوعة من إجراءات السياسات النقدية والمالية العامة الطارئة، مع اتخاذ كثير من البنوك المركزية في المنطقة خطوات مهمة مثل خفض أسعار الفائدة وتقديم مساعدات في شكل سيولة استثنائية. بيد أنه من الضروري الحرص على أن تتيح سياسة المالية العامة حيزا للإنفاق على الإجراءات التدخلية في مجال الحماية الاجتماعية، لاسيما مساندة العاملين في القطاع غير الرسمي، وأن تغرس بذور اكتساب اقتصاداتنا الصمود والقدرة على مجابهة الصدمات في المستقبل"¹.

الشكل رقم 10 الموالى يوضح معدلات الإنفاق الحكومي في أنغولا

الوحدة: مليار AOA



المصدر: <https://ar.tradingeconomics.com/angola/government-spending>

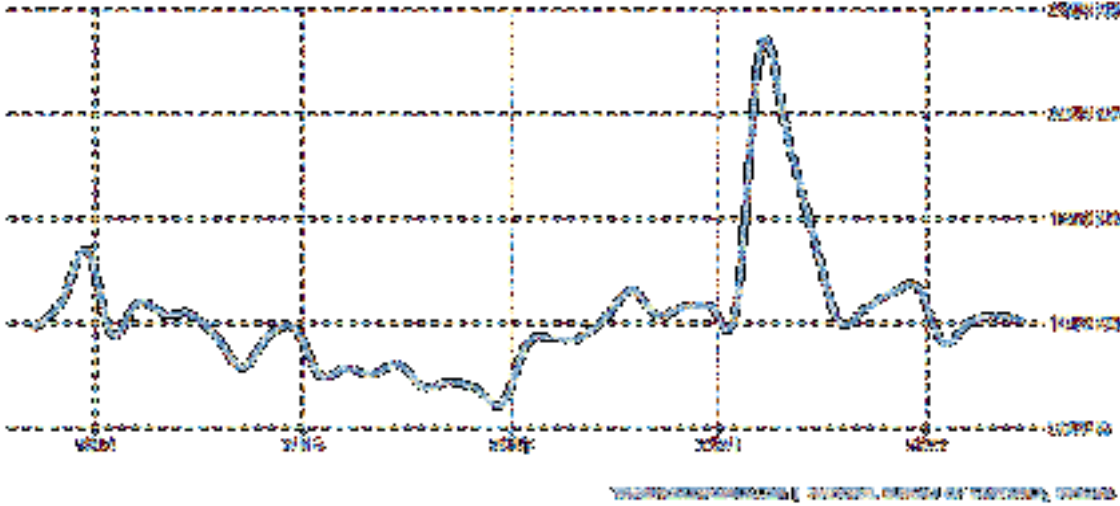
1- أبي توري، جائحة كورونا تهوي بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء نحو أول كساد تشهده منذ 25 عاما، البنك الدولي بيان صحفي تاريخ النشر: 2020/09/04، بتاريخ: 2023/05/28.

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/04/09/covid-19-coronavirus-drives-sub-saharan-africa-toward-first-recession-in-25-years>.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الاقتصاد الأنغولي عرف إنفاقا حكوميا هائلا خلال المرحلة بين سنتي 2020 و 2022، كما أنه عرف منحى تصاعديا أسرع خلال المرحلة محل الدراسة.

الشكل رقم 11 الموالى يوضح معدلات الإنفاق الحكومي في نيجيريا

الوحدة: مليون NGN

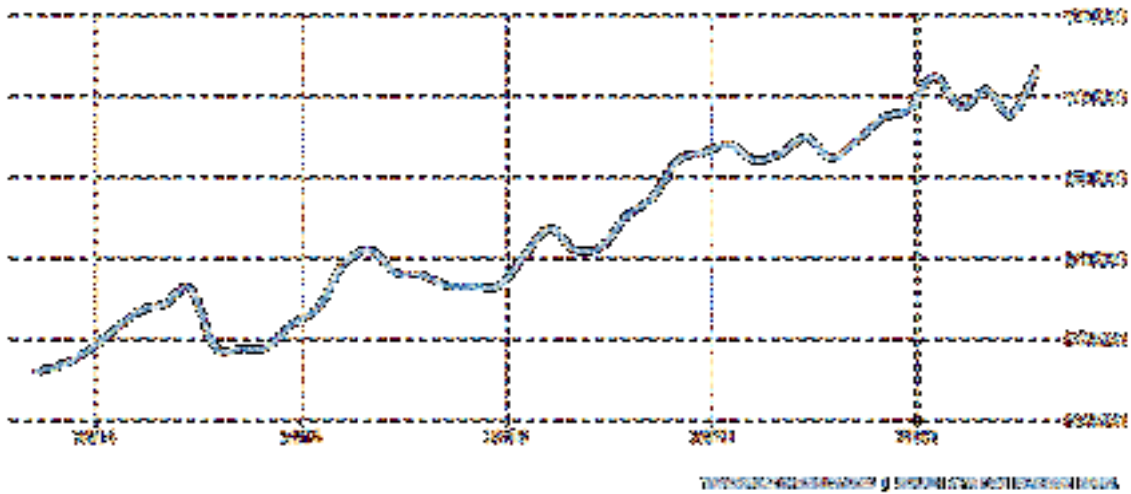


المصدر: <https://ar.tradingeconomics.com/nigeria/government-spending>

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الإنفاق الحكومي في نيجيريا عرف أكبر ذروة له خلال أزمة كورونا وما تبعها من آثار.

الشكل رقم 12 الموالى يوضح معدلات الإنفاق الحكومي في جنوب إفريقيا

الوحدة: مليون ZAR



المصدر: <https://ar.tradingeconomics.com/south-africa/government-spending>

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن حجم الإنفاق الحكومي في جنوب إفريقيا كان ينمو بمعدل الضعف إذا خلال المرحلة ما بين 2022 و 2022 ، وهذا إذا ما قارناه بالمرحلة التي تسبق الأزميتين 2014 - 2018 .

الشكل رقم 13 الموالي يوضح معدلات الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية

الوحدة: مليون SAR

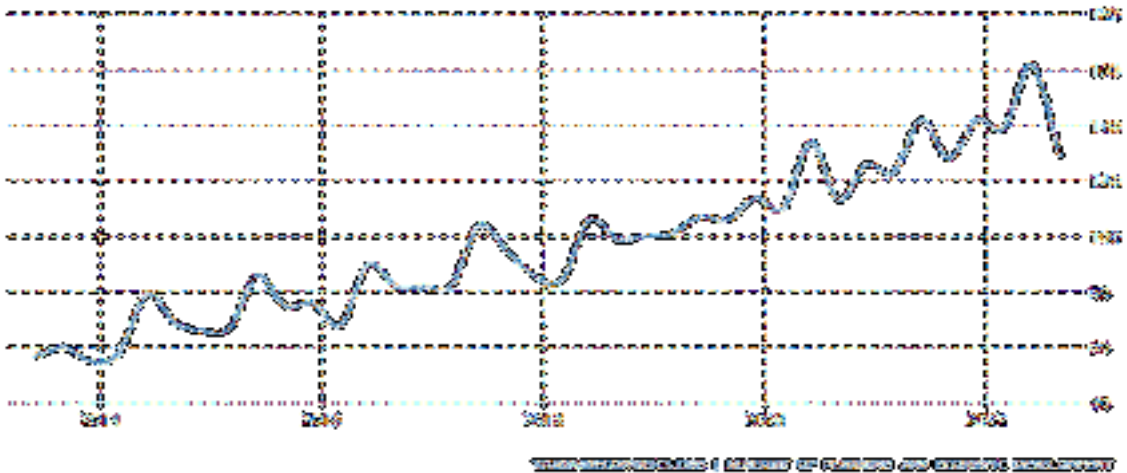


المصدر: <https://ar.tradingeconomics.com/saudi-arabia/government-spending>

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الإنفاق الحكومي في السعودية عرف نموا مطردا خلال مرحلة الأزميتين. إذ قارب خلال سنة 2022 240 ألف مليون ريال سعودي، بينما كان سنة 2020 أقل من 220 مليون ريال سعودي.

الشكل رقم 14 الموالي يوضح معدلات الإنفاق الحكومي في مصر

الوحدة: مليار جنيه



المصدر: <https://ar.tradingeconomics.com/egypt/government-spending>

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن حجم الإنفاق الحكومي في مصر قد واصل في الارتفاع وبوتيرة أسرع خلال المرحلة من 2020 إلى غاية 2022. إذ ارتفع خلال فترة 2020-2022 بنفس الحجم الذي كان يرتفع به في فترة أطول قبل ظهور الأزميتين.

3- الاضطرابات السياسية:

تعتبر علاقة عدم الاستقرار السياسي بالنمو الاقتصادي علاقة متبادلة وليست ذات اتجاه واحد. فمن جهة تؤدي حالة عدم التأكد المرتبطة بعدم الاستقرار السياسي إلى تأثير مباشر على النمو الاقتصادي من خلال تعويق الاستثمار، وخسارة رأس المال البشري نتيجة الهجرة مثلاً، وتقلب السياسات المالية والنقدية مؤدياً لارتفاع التضخم، وغيرها. أما في الاتجاه العكسي فإن الأداء الاقتصادي غير المرضي وزيادة درجة عدم العدالة قد يؤديان بدورهما إلى الاضطراب الاجتماعي والسياسي الناتج عن التوقعات المتشائمة للمواطنين في دولة ما بشأن الفرص الاقتصادية الحالية والمستقبلية.

يتفق صندوق النقد الدولي مع توقعات العديد من المعنيين بشأن الاقتصاد الدولي، حول أسباب تراجع معدلات النمو وارتفاع معدلات التضخم. فالتشرد السياسي، يمثل عاملاً مهماً في المستقبل الملبد بالغيوم، ويشكل واحداً من التهديدات القائمة بشأن الأزمات الاقتصادية.

فلا يحتاج الأمر إلى شرح لتلك السلسلة المعقدة، من حيث السبب والنتيجة، فكون الحرب الروسية على أوكرانيا قائمة، ولا يرى لها حل سياسي أو عسكري في الأجل القصير، فمعنى ذلك أن أسعار النفط ستظل مشتعلة، وستمثل عاملاً مغذياً مهماً لاستمرار موجات التضخم عالية.

لقد شاهدنا مؤخراً كيف أثرت بعض العمليات العسكرية المتبادلة بين روسيا وأوكرانيا على أسعار النفط في السوق الدولية. وزاد من استمرار موجة ارتفاع الأسعار قرار تكتل "أوبك بلس" بخفض الإنتاج النفطي اليومي بنحو مليوني برميل.

وقد يكون الحديث عن جهود تُبذل تجاه قضية المديونية الخاصة بالدول النامية أو الأقل نمواً، أو زيادة مخصصات الرعاية الاجتماعية لمواجهة موجات التضخم العالية، غير ذي جدوى، ما لم يتم معالجة الأسباب التي أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم.

وعلى رأس هذه الأسباب، الحرب الروسية على أوكرانيا، واستمرار معاناة الاقتصاد الصيني من الضغوط السلبية لفيروس كورونا، وتداعيات أزمة القطاع العقاري، واتساع رقعة مديونية الشركات الصغيرة والمتوسطة.

المتابع لحلبة الصراع في الحرب الروسية على أوكرانيا يلاحظ أن كلا من روسيا من جهة وأوروبا وأميركا من الجهة المقابلة يراهنان على الزمن لحسم الصراع.

فبينما تراهن روسيا على انتهاء تلك الحرب في أسرع وقت ممكن، وإمكانية الدخول في مفاوضات وحوار سياسي لتسوية القضية من خلال وجهة نظرها، للخروج من دوامة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها ولتعويض خسائرها الاقتصادية التي ترتبت على دخولها هذه الحرب، نجد أن كلا من أميركا وأوروبا يراهنان على إطالة زمن تلك الحرب، بما يؤدي إلى مزيد من الخسائر، واستنزاف روسيا اقتصاديا، لتحقيق خسارتها عبر الأسلحة التقليدية والعقوبات الاقتصادية، دون الدخول في دوامة استخدام السلاح النووي.

لذلك فإن السيناريو الأسوأ على الاقتصاد العالمي يظل مرتبطا بالرهان الأميركي على إطالة أمد الحرب واستنزاف الاقتصاد الروسي، وهنا سنكون أمام استمرار أزمة الطاقة وتداعياتها على معدلات التضخم، لتصل إلى أعلى معدلاتها التي تضرب العديد من اقتصادات العالم.

والمحور الثاني في إطار السيناريو الأسوأ، هو أن تجد روسيا نفسها أمام مصير هزيمة مذلة، مما سيدفعها لاستخدام السلاح النووي، سواء كان باستخدام تكتيكي أو من خلال حرب نووية شاملة، وهنا نكون أمام نتائج كارثية على الصعيد الاقتصادي، لا يمكن قراءتها على وجه الدقة من خلال هذه السطور.¹ ومن العوامل التي تعقد فرص التعافي في هذه المرحلة، نجد ما يتفق عليه الكثير من الخبراء والملاحظين السياسيين والاقتصاديين، فكما هو معلوم أن الحروب تعيق مسيرة التطور وكبح جماح الركود وما يرافقه من صور وظواهر اقتصادية واجتماعية تعزز من تنامي معدلات التضخم.

لا شك أن أوروبا وأميركا لا ترغبان في أن يتطور الصراع مع روسيا إلى استخدام السلاح النووي بأي صورة من صوره، لكنهما يفضلان إطالة أمد الأزمة في إطار الأسلحة التقليدية، هذا الوضع يستلزم معالجات لأزمة الطاقة، وانتزاع ورقة النفط من يد روسيا في إدارتها لهذا الصراع.

وإذا ما نجح الغرب في تأمين إمدادات النفط لأسواق العالم، بما يسمح بأسعار نفط مقبولة تدفع معدلات التضخم إلى الهبوط، فإنه سيصبح من السهل بعد ذلك التعامل مع بقية أجندة الأزمات التي يعيشها الاقتصاد العالمي. بوابة أميركا في هذا الأمر، أن تسرع في التوصل لاتفاق مع إيران حول برنامجها النووي،

1- عبد الحافظ الصاوي، الحرب وأزمة الطاقة والتضخم.. هل سيتخطى الاقتصاد العالمي مرحلة الركود؟، الجزيرة، تاريخ النشر: 2022/10/13 بتاريخ

13/10/2022.

ليدخل النفط الإيراني على خط بدائل النفط الروسي، بجانب خيار رفع العقوبات عن فنزويلا في وقت يجري الحديث عن خطوات عملية اتخذتها أميركا في هذا المضمار.

أما بعض دول النزاع في المنطقة العربية فيمكن لأميركا أن تعمل على إعادة الهدوء إليها لتأمين مزيد من المعروض النفطي، كما هو الحال بالنسبة للعراق وليبيا.

يتطلع كثير من الناس إلى نظام متعدد الأقطاب، لتخفيف الأضرار التي عانى منها العالم على الصعيد السياسي والاقتصادي ومختلف الصعد الأخرى، لكن الواقع الذي نعيشه هو أننا بصدد عالم متعدد الأزمات، وأن الخطوات التي يمكن أن تؤهل لنظام عالمي متعدد الأقطاب شديدة البطيء، بل قد لا تُرى، في ظل إمساك أميركا والغرب بالعديد من خيوط الواقع السياسي والاقتصادي، رغم تلك النقوب التي أوجدتها الأحداث الأخيرة، خاصة الممارسات الروسية في سوق النفط، ووضع أوروبا في مأزق أزمة غير مسبوقة، فيما يتعلق بالطاقة، وما نتج عنها من تداعيات اقتصادية واجتماعية، جعلت بعض مكونات العولمة الاقتصادية أشبه ببيوت العنكبوت.¹

ولتبسيط تفسير العلاقة التفاعلية والتناسبية بين الأزمات، وبخاصة السياسة والأمنية والتضخم العالمي نجد التحليل التالي الذي يبرز الأثر النظري للحرب الأوكرانية عالميا.

إذا نظرنا إلى ما هو أبعد من المعاناة والأزمة الإنسانية الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا، لوجدنا أن الاقتصاد العالمي بأكمله سيشعر بآثار تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم.

وسوف تتدفق هذه الآثار من خلال ثلاث قنوات رئيسية. أولاً، ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخل وإضعاف الطلب. وثانياً، الاقتصاديات المجاورة بصفة خاصة سوف تصارع الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد وتحولات العاملين في الخارج كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين. وثالثاً، تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول، وتشديد الأوضاع المالية، وربما الحفز على خروج التدفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة.

وبما أن روسيا وأوكرانيا من أكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية، فقد أدت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة، ولا سيما أسعار النفط والغاز الطبيعي. وشهدت تكاليف الغذاء قفزة

1- نفس المرجع السابق.

في ظل المستوى التاريخي الذي بلغه سعر القمح، حيث تسهم كل من أوكرانيا وروسيا بنسبة 30% من صادرات القمح العالمية.

وإذا نظرنا إلى ما هو أبعد من التداعيات العالمية، لوجدنا أن البلدان التي ستشعر بمزيد من الضغوط هي تلك التي لديها علاقات تجارية وسياحية وانكشافات مالية مباشرة. أما الاقتصادات التي تعتمد على الواردات النفطية فسوف تسجل معدلات عجز أعلى في المالية العامة والتجارة وتشهد ضغوطا تضخمية أكبر، وإن كان ارتفاع الأسعار قد يعود بالنفع على بعض البلدان المصدرة للنفط مثل البلدان في الشرق الأوسط وإفريقيا.

ومن شأن زيادة حدة ارتفاع أسعار الغذاء والوقود أن تدفع إلى مخاطر أكبر من حدوث قلاقل في بعض المناطق، من إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية إلى القوقاز وآسيا الوسطى، بينما من المرجح زيادة انعدام الأمن الغذائي في بعض أنحاء إفريقيا والشرق الأوسط.

وبرغم صعوبة قياس مدى تردد هذه الاصداء، فإننا نرى بالفعل أن هناك احتمالات بتخفيض تنبؤاتنا للنمو الشهر القادم عندما نقدم صورة أوضح في تقريرنا عن "آفاق الاقتصاد العالمي" وفي تقييماتنا الإقليمية.

وعلى المدى الأطول، قد تفضي الحرب إلى تبديل النظام الاقتصادي والجغرافي-السياسي العالمي من أساسه إذا حدث تحول في تجارة الطاقة، وأعيدت تهيئة سلاسل الإمداد، وتجزأت شبكات المدفوعات، وأعادت البلدان التفكير في حيازاتها من عملات الاحتياطي. أما زيادة حدة التوترات الجغرافية-السياسية فهي تهدد بمزيد من مخاطر التجزؤ الاقتصادي ولا سيما على مستوى التجارة والتكنولوجيا.

1.3 أوروبا:

إن الخسائر التي تتكبدها أوكرانيا فادحة بالفعل. ومن شأن العقوبات غير المسبوقة على روسيا أن تضعف أنشطة الوساطة المالية والتجارة، مما سيفضي حتما إلى حدوث ركود عميق هناك. وانخفاض سعر صرف الروبل يذكي التضخم، ويفضي إلى مزيد من تراجع مستويات معيشة السكان.

وتمثل الطاقة القناة الرئيسية لانتقال التداعيات في أوروبا حيث تشكل روسيا مصدرا أساسيا لوارداتها من الغاز الطبيعي. وقد يترتب على ذلك أيضا حدوث انقطاعات أوسع نطاقا في سلاسل الإمداد. وستسفر هذه الآثار عن ارتفاع التضخم وإبطاء التعافي من الجائحة. وسوف تشهد أوروبا الشرقية ارتفاعا في تكاليف التمويل وطفرة في تدفق اللاجئين، حيث استوعبت معظم اللاجئين البالغ عددهم 3 ملايين نسمة الذين فروا من أوكرانيا مؤخرا، حسب ما أوضحته بيانات الأمم المتحدة.

وقد تواجه الحكومات الأوروبية كذلك ضغوطا على المالية العامة من معدلات الإنفاق على تأمين مصادر الطاقة وميزانيات الدفاع.

وبينما تُعد الانكشافات الخارجية للأصول الروسية الآخذة في الهبوط محدودة بالمعايير العالمية، فإن الضغوط على الأسواق الصاعدة قد تزداد إذا سعى المستثمرون إلى البحث عن ملاذات أكثر أمانا. وبالمثل، تتسم الانكشافات المباشرة في معظم البنوك الأوروبية لروسيا بأنها محدودة ويمكن التعامل معها.

إذا نظرنا إلى خارج أوروبا، سنجد أن هذه البلدان المجاورة ستشعر بتبعات أكبر من الركود في روسيا والعقوبات المفروضة عليها. فالروابط الوثيقة معها على مستوى التجارة ومن خلال نظم المدفوعات سوف تكبح التجارة وتحد من تحويلات العاملين في الخارج والاستثمار والسياحة، مما يضر بالنمو الاقتصادي ويؤثر سلبا على التضخم والحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة.

وبينما من المتوقع أن يعود ارتفاع الأسعار الدولية بالنفع على البلدان المصدرة للسلع الأولية، تواجه هذه البلدان مخاطر من انخفاض صادرات الطاقة إذا امتدت العقوبات وطُبِّقَت على خطوط الأنابيب التي تمر عبر روسيا.

2.3 الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

يُرجح أن تواجه المنطقة آثارا متوالية فادحة من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وضيق الأوضاع المالية العالمية. ففي مصر، على سبيل المثال، تأتي 80% من وارداتها من القمح من روسيا وأوكرانيا، كما أنها مقصد سياحي يحظى بإقبال كبير من كلا البلدين، وسوف تشهد كذلك انكماشا في نفقات زائريها. ومن شأن السياسات الرامية إلى احتواء التضخم، كزيادة الدعم الحكومي، أن تفرض ضغوطا على حسابات المالية العامة الضعيفة بالفعل. وإضافة إلى ذلك، فإن تفاقم الأوضاع المالية الخارجية قد يحفز تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج ويضيف إلى التأثيرات المعاكسة على النمو في البلدان ذات مستويات الدين المرتفعة والاحتياجات التمويلية الكبيرة.

وربما أدت الأسعار الآخذة في الارتفاع إلى زيادة التوترات الاجتماعية في بعض البلدان، كتلك التي لديها شبكات أمان اجتماعي ضعيفة، وفرص عمل قليلة، وحيز محدود للإنفاق من المالية العامة، وحكومات تفتقر إلى الشعبية.

3.3 إفريقيا جنوب الصحراء:

بينما كانت القارة تتعافي تدريجيا من الجائحة، جاءت الأزمة لتهدد ذلك التقدم الذي حققته. وكثير من بلدان المنطقة معرض لدرجة كبيرة من المخاطر من آثار الحرب، وذلك تحديدا بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء وتراجع السياحة والصعوبة المحتملة في الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية. ويأتي هذا الصراع في وقت تشهد فيه معظم بلدان المنطقة تضائلا في الحيز المالي المتاح لمواجهة آثار الصدمة. ويُرجح أن يفضي هذا الأمر إلى اشتداد الضغوط الاجتماعية-الاقتصادية، والتعرض لمخاطر الديون العامة، وحوادث ندوب من الجائحة التي كانت ملايين الأسر والشركات تعاني منها بالفعل. ويثير ارتفاع أسعار القمح إلى مستويات قياسية المخاوف بشكل كبير في منطقة تستورد نحو 85% من إمداداتها من هذه السلعة، والتي يأتي ثلثها إما من روسيا أو أوكرانيا.

4.4 نصف الكرة الغربي:

تمثل أسعار الغذاء والطاقة القنوات الرئيسية لانتقال التداعيات، والتي ستكون جسيمة في بعض الحالات. ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأولية إلى تعجيل وتيرة التضخم في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وهي المنطقة التي تسجل بالفعل معدلا سنويا يبلغ في المتوسط 8% على مستوى خمسة من أكبر اقتصاداتها وهي: البرازيل والمكسيك وشيلي وكولومبيا وبيرو. وقد يتعين على بنوكها المركزية مواصلة الدفاع عن مصداقيتها في مكافحة التضخم.

أما آثار ارتفاع أسعار السلع الأولية على النمو فهي متفاوتة. فقد أضر ارتفاع أسعار النفط ببلدان أمريكا الوسطى والكاريبي المستوردة له، بينما في مقدور البلدان المصدرة للنفط والنحاس وخام الحديد والذرة والقمح والمعادن أن تفرض أسعارا أعلى على منتجاتها وأن تخفف بالتالي التأثير الواقع على النمو. ولا تزال الأوضاع المالية مواتية نسبيا، لكن اشتداد حدة الصراع قد يسبب ضائقة مالية عالمية من شأنها، مقترنة بتشديد السياسة النقدية المحلية، أن تضعف النمو.

وترتبط الولايات المتحدة بعلاقات محدودة مع كل من أوكرانيا وروسيا، مما يخفف الآثار المباشرة، غير أن التضخم كان قد بلغ بالفعل أعلى مستوياته على مدار أربعة عقود قبل أن تؤدي الحرب إلى رفع أسعار السلع الأولية، مما يعني أن الأسعار قد تواصل الارتفاع بينما يبدأ الاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة.

5.3 آسيا والمحيط الهادئ:

من المرجح أن يكون انتقال التداعيات من روسيا إلى المنطقة محدودا نظرا لعدم وجود علاقات اقتصادية قوية بينهما، ولكن بطء النمو في أوروبا سيخلف آثارا فادحة على كبرى البلدان المصدرة. أما أكبر الآثار على الحسابات الجارية فسوف تظهر في اقتصادات رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) المستوردة للنفط والهند والاقتصادات الواعدة ومنها بعض جزر المحيط الهادئ. وقد تزداد فداحة هذه الآثار بسبب تراجع السياحة في البلدان المعتمدة على الزيارات الروسية. وبالنسبة للصين، من المتوقع أن تكون الآثار المباشرة أصغر نظرا لدفعة التحفيز المالي التي ستدعم هدف النمو لهذا العام وهو 5,5% في حين أن مشتريات روسيا من الصادرات الصينية قليلة نسبيا. ومع هذا، فارتفاع أسعار السلع الأولية وضعف الطلب في كبرى أسواق التصدير يضيفان إلى التحديات التي تواجهها. وهناك تداعيات مماثلة في كل من اليابان وكوريا، وقد يؤدي تقديم دعم جديد على النفط فيهما إلى تخفيف تلك الآثار. وفي ظل ارتفاع أسعار الطاقة، سيرتفع التضخم في الهند والذي بلغ بالفعل الحد الأعلى للنطاق الذي يستهدفه البنك المركزي.

ويُتوقع تراجع ضغوط أسعار الغذاء في آسيا بفضل الإنتاج المحلي والاعتماد على الأرز أكثر من القمح. أما الواردات من المواد الغذائية والطاقة المكلفة فسوف ترفع أسعار المستهلكين، لكن الدعم والحدود العليا المقررة لأسعار الوقود والغذاء والأسمدة قد تخفف من تأثيرها المباشر – وإن كانت المالية العامة هي التي ستتحمل تكاليفها. لم تقتصر عواقب الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا على مجرد اهتزاز الأوضاع بالفعل في هذين البلدين وحسب، لكنها طالت المنطقة والعالم بأسره، كما أنها تشير إلى أهمية وجود شبكة أمان عالمية ووضع ترتيبات إقليمية لوقاية الاقتصادات من الصدمات.

وكما قالت السيدة مدير عام الصندوق مخاطبة الصحفيين أثناء جلسة إحاطة عُقدت في واشنطن: "نحن نعيش في عالم معرض بشكل أكبر للصدمات". ثم استطردت قائلة "ونحتاج إلى القوة الجماعية للتعامل مع الصدمات القادمة". وقد لا تتضح الصورة الكاملة لبعض الآثار لسنوات طويلة، إلا أن هناك بالفعل علامات واضحة على أن الحرب وما أفضت إليه من قفزة في تكاليف السلع الأولية الضرورية ستزيد من المصاعب التي تواجه صناعات السياسات في بعض البلدان لتحقيق التوازن بين احتواء التضخم ودعم التعافي الاقتصادي من الجائحة.¹

1- جهاد أزور، الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم، مدونة إم.ف، تاريخ النشر: 17 مارس 2022. بتاريخ: 2023/06/13.

<https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/03/15/blog-how-war-in-ukraine-is-reverberating-across-worlds>.

أما بالنسبة لظاهرة كورونا والتي بكل تأكيد كانت سبقت اندلاع الحرب الأوكرانية، وليس إرهابات الحرب الأوكرانية، فكما نعلم أن الأزمة الأوكرانية تمتد لما هو قبل اندلاع الحرب. كانت كورونا من أخطر ما مر على العالم من أزمات وقد تمحورت أبرز صورها إجراءات الحجر والإغلاق وتداعياتها. ومن بين ما تم تقديمه كوصف للمرحلة ومدى حدتها، نجد ما جاءت به السيدة كريستالينا غورغييفا، مدير عام صندوق النقد الدولي.

أولاً، دعونا ننظر إلى موقفنا الراهن. إننا لا نزال نواجه درجة استثنائية من عدم اليقين فيما يتعلق بعمق هذه الأزمة ومدة بقائها.

غير أنه بات من الواضح بالفعل أن النمو العالمي سيتحول إلى معدلات سالبة حادة في عام 2020، كما سترون الأسبوع القادم في تقريرنا عن آفاق الاقتصاد العالمي. والواقع أننا نتوقع أسوأ تداعيات اقتصادية منذ سنوات "الكساد الكبير".

فمنذ ثلاثة أشهر فقط كنا نتوقع معدلات نمو موجبة لدخل الفرد في عام 2020 في أكثر من 160 من بلداننا الأعضاء. واليوم انقلب هذا العدد رأساً على عقب، فأصبحنا نتوقع تسجيل معدلات نمو سالبة لدخل الفرد في أكثر من 170 بلداً عضواً هذا العام.

وتتطبق هذه الآفاق السلبية المتوقعة على الاقتصادات الصاعدة والنامية على السواء. فهذه أزمة لا تعرف الحدود. والكل يطاله الضرر.

ونظراً لإجراءات الاحتواء الضرورية لإبطاء معدل انتشار الفيروس، بدأ الاقتصاد العالمي يتضرر بشدة. وينطبق هذا بشكل خاص على تجارة التجزئة والضيافة والنقل والسياحة. فأغلبية العمالة في معظم البلدان إما تعمل لحسابها الخاص أو في مشروعات صغيرة ومتوسطة. ومؤسسات الأعمال والعمالة هذه معرضون للخطر بشكل خاص.

وكما تُوقع الأزمة الصحية أكبر الضرر بالأفراد الضعفاء صحياً، فمن المتوقع أن تُلحق الأزمة الاقتصادية أكبر الضرر بالبلدان الهشة.

وهناك مخاطر كبيرة تهدد الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل – عبر إفريقيا وأمريكا اللاتينية وجزء كبير من آسيا. فنظراً لأن النظم الصحية أضعف مبدئياً في كثير من البلدان، فإنها تواجه تحدياً جسيماً في محاربة الفيروس في المدن ذات الكثافة السكانية العالية والأحياء الفقيرة – حيث يشكل التباعد الاجتماعي

خيارا شبه مستحيل. ونظرا للموارد الأقل أصلا في هذه البلدان، فهي معرضة بصورة خطيرة لتأثير صدمات العرض والطلب الحالية والتضييق الحاد الجاري للأوضاع المالية، وقد يواجه بعضها أعباء ديون يتعذر الاستمرار في تحملها، وهي معرضة أيضا لضغط خارجي شديد.

ففي الشهرين الماضيين، كانت تدفقات استثمار الحافظة الخارجة من الأسواق الصاعدة تبلغ حوالي 100 مليار دولار أمريكي - أي أكثر من ثلاثة أضعاف التدفقات المقابلة في نفس الفترة من الأزمة المالية العالمية. وتتلقى البلدان المصدرة للسلع الأولية ضربة مزدوجة بسبب انهيار السلع الأولية. ومن المتوقع أن تتقلص تحويلات العاملين - وهي شريان الحياة لكثير من الفقراء.

ونُقَدِّر لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية أن يصل إجمالي احتياجاتها من التمويل الخارجي إلى تريليونات الدولارات، وهو حجم لا تستطيع أن تتحمل إلا جانباً منه بمفردها، ويظل الباقي فجوة تمويلية تبلغ مئات المليارات من الدولارات. وهذه البلدان بحاجة إلى مساعدات عاجلة.

أما الأخبار المشجعة فهي أن كل الحكومات بادرت بالتحرك، بل حدث تنسيق ملموس بالفعل. وسنوضح في تقرير الرائد المالي الذي يصدر الأسبوع القادم أن البلدان حول العالم اتخذت إجراءات مالية تصل إلى نحو 8 تريليونات دولار أمريكي. وبالإضافة إلى ذلك، اتُخذت إجراءات نقدية كبيرة من جانب مجموعة العشرين وبلدان أخرى.

وكثير من البلدان الأفقر تتحرك بجرأة أيضا على صعيد المالية العامة والسياسة النقدية، في سياق معاناتها من هذه الصدمة العميقة التي ضربت نظمها - متسلحة بذخيرة أقل كثيرا من الأدوات المتاحة لنظرائها من البلدان الغنية.

ولا شك أن عام 2020 سيكون صعبا بدرجة استثنائية. فإذا انحسرت الجائحة في النصف الثاني من العام - لتسمح بتخفيف تدابير الاحتواء تدريجيا وإعادة فتح الاقتصاد - يفترض السيناريو الأساسي الذي وضعناه حدوث تعافٍ جزئي في عام 2021. ولكنني أؤكد مرة أخرى أن هذه الآفاق المتوقعة محاطة بقدر هائل من عدم اليقين: فيمكن أن تزداد الأمور سوءا تبعا لعوامل كثيرة متغيرة، بما في ذلك مدة استمرار الوباء. وفي هذا السياق، يعتمد كل شيء بدرجة حاسمة على إجراءات السياسة التي نتخذها الآن.¹

1- كريستالينا غورغييفا، مواجهة الأزمة: أولويات الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، تاريخ النشر 9 أبريل 2020، بتاريخ: 2023/05/22.

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/07/sp040920-SMs2020-Curtain-Raiser>

4- ارتفاع التكاليف وأزمة سلاسل الإمداد وعلاقتها بالتضخم العالمي:

تأتي روافد التضخم دائماً من عوامل تتصل بالطلب وأخرى تتصل بالعرض؛ لكن الأزمة الحالية تشهد مزيجاً من تلك العوامل. فعلى صعيد الطلب كانت فترات الإغلاق الطويلة التي اتخذتها دول عدة عام 2020 كنوع من التدابير الوقائية الرامية إلى احتواء جائحة "كوفيد-19" سبباً في كبت الطلب على عدد كبير من المنتجات خلال العام، أبرزها السلع الرأسمالية والوسيلة ومدخلات الإنتاج. بينما ارتفع الطلب على منتجات استهلاكية وتقنية خاصة عبر منصات التسوق الإلكتروني وأدوات الشراء الرقمية المختلفة. وكانت الحزم التحفيزية التي أنفقتها الدول لتعويض المواطنين رافداً تضخيمياً إضافياً عزز من ارتفاع الطلب على المعروض السلعي والخدمي خاصة مع بدء أمارات التعافي من الأزمة بحلول عام 2021.

تأتي الأزمة العالمية الجديدة التي أثارها الحرب في أوكرانيا في وقت لا يزال فيه الوضع الصحي بعيداً عن الاستقرار. وسلاسل التوريد لم تستعد بعد مستويات السيولة التشغيلية مثلما كانت قبل الجائحة. بينما يتناقص تكدس سفن الحاويات في الموانئ، إلا أنه لم يختف تماماً، ومن المبكر جداً الحديث عن سياق ما بعد الجائحة. وكما تقدّمت الإشارة تؤدي استراتيجية الصين المعروفة بـ "صفر كوفيد" إلى فرض قيود إضافية على حركة التجارة والشحن المتمحورة حول الصين. فعلى سبيل المثال أعلنت شركة "فوكسكون" Foxconn المورد الرئيسي لشركة أبل الأمريكية، في منتصف شهر مارس الماضي أنها ستوقف أنشطتها مؤقتاً في مركز التكنولوجيا الصيني في مدينة "شنزن" الصينية بسبب القيود الصحية المفروضة على مختلف الأنشطة.

كذلك تأثرت مصانع أشباه الموصلات بالاضطرابات المرتبطة بالجائحة. فعلى الرغم من كون تلك المصانع المنتشرة في قارة آسيا تواجه بالفعل حجم طلب كبير، فإن مصانع عدة قد اضطرت إلى الإغلاق في بداية الوباء عندما كان على موظفيها إتباع قواعد الإغلاق. وانعكست فترات التوقف على تراكم الطلب وارتفاع تكاليف إعادة التشغيل وتجهيز بيئة خاصة جداً لإنتاج تلك المنتجات التي تمت إضافتها إلى الأسعار للموزع والمستهلك. وهذا يعني أن العديد من السلع الاستهلاكية التي تعتمد على أشباه الموصلات كمدخل إنتاج (مثل الهواتف النقالة والسيارات والأجهزة الطبية...) قد تأثر إنتاجها ومن ثم معروضها وأسعارها للمستهلك. وكمثال على سياسات معالجة هذا الخل، أعلنت شركة "إنتل" الأمريكية العملاقة عن خطة استثمار بقيمة 80 مليار يورو في الاتحاد الأوروبي على مدى السنوات العشر المقبلة، وستقوم بإنشاء مصنع لها في ألمانيا لهذا الغرض.

قال مركز التجارة الدولية، إن خسائر فيروس كورونا "كوفيد - 19" في صادرات التصنيع في مراكز سلسلة التوريد العالمية الثلاثة - الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة - ستبلغ 126 مليار دولار في 2020، مبينة أن الوباء أثر بشدة في العمليات التجارية لما يقرب من 55 في المائة من الشركات الصغيرة والمتوسطة في العالم، ويكشف المركز في تقرير "توقعات التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة لعام 2020" مدى عمق تأثير هذه الشركات وسلاسل التوريد العالمية بوباء "كوفيد - 19"، وكيف حول الوباء التجارة العالمية والشركات التي تحركه في حالة من الاضطراب، وطبيعة التحديات التي ستواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة وسلاسل التوريد العالمية مستقبلا وماهي إجراءات بناء مرونة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتبقى قابلة للنمو المستقبلي.

خاتمة

تم من خلال هذه الدراسة تناول بالتحليل تداعيات أزمة كورونا والحرب الأوكرانية على معدلات التضخم العالمي وذلك من خلال التطرق إلى طبيعة العوامل الاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا والحرب الأوكرانية والتي كانت بدورها سببا في تعزيز الرفع من معدلات التضخم العالمي على غرار الإنفاق الحكومي الاضطرابات السياسية واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية.

وهذا ما يتجلى أكثر من خلال:

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى " معدلات الإنفاق الحكومي كنتيجة لأزمة كورونا وحرب أوكرانيا أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمية": قد ثبت صحتها من خلال عنصر الإنفاق الحكومي الذي ارتفع كما ظهر في الأشكال التي تم تقديمها، ما جعل من هذه الزيادة عاملا مؤديا إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمية.

والثانية " الاضطرابات السياسية الناتجة عن الأزميتين أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمية" فقد تأكدت صحتها من خلال ما تم تقديمه من معطيات وتحليلات متابعة الأوضاع السياسية وزيادة حدة الاضطرابات التي كانت هي الأخرى عاملا فعالا في زيادة مستويات معدلات التضخم.

نفس الشيء بالنسبة للفرضية الثالثة " ارتفاع تكاليف الإنتاج وأزمة سلاسل الإمداد كنتيجة للأزميتين سببت ارتفاع معدلات التضخم العالمي". فاضطراب سلاسل الإمداد بسبب الأوضاع الأمنية والتجاذبات السياسية جعل من تكاليف الإنتاج ترتفع أكثر، مؤديا في نفس الوقت إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمية. كما تم الإشارة إليه من خلال الجدول الذي يعنى بتتبع تطورات مؤشر أسعار الاستهلاك وجدول التضخم العالمي الذي بلغ ذروته في سنة 2022.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- أزمة كورونا والحرب الأوكرانية أدتا إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمي إلى مستويات تاريخية سبب ركودا تضخيميا في الاقتصاد العالمي.
- الإنفاق الحكومي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمي عن طريق زيادة الطلب الحكومي على السلع والخدمات وكذا الأثر المضاعف والمعجل على الدخل القومي.

- الاضطرابات السياسية أعاقَت مسيرة النمو الاقتصادي وكبحت جماح الركود وما رافقه من صور وظواهر اقتصادية واجتماعية عززت من تنامي معدلات التضخم العالمي.
 - اضطراب سلاسل الإمداد سبب شلل شبه كلي في الحركية الاقتصادية العالمية مما أدى إلى الارتفاع المستمر في معدلات التضخم العالمية.
- توصيات الدراسة:

- من بين التوصيات التي يمكن طرحها الآتي:
- وضع إستراتيجية لمواجهة أزمات مستقبلية محتملة مماثلة.
 - النتائج الحالية للحرب الأوكرانية أبانت على وجوب تنويع العلاقات الجيوسياسية المستقبلية لمواجهة مختلف مخاطر الاضطرابات السياسية ومدى تأثيرها على الاقتصاد العالمي ككل.
 - العمل على تحقيق الأمن الغذائي الذاتي للتقليل من مدى التأثير بمختلف الصدمات المحتملة.
 - إعادة مراجعة النظام الاقتصادي العالمي ووضع ميكانيزمات تتماشى والتطورات الحالية والمستقبلية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1. سعود جايد مشكور، د. محمد حسن رشم. التضخم الاقتصادي والمعالجات المحاسبية. دار الدكتور
2. الطباعة والنشر والتوزيع - بغداد - العراق 2012.
3. رانيا الشيخ طه. التضخم أسبابه، أثاره وسبل معالجته. صندوق النقد العربي 2021.
4. التضخم أسبابه، أثاره وسبل معالجته.
5. دور الإنفاق العام في تحقيق السياسة الاقتصادية ص 180.

ثانياً: المجلات

1. د. قنيع أحمد، د. بن أودينة بوحفص. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية دورية دولية علمية محكمة. المجلد 20 - العدد 13 - نوفمبر 2020. المركز العربي الديمقراطي. برلين.

ثالثاً: أوراق بحثية

1. د. العابد نائلة. تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية. مجلد 27 - عدد 1 - رت 70 - مجلة المعيار 2023.
2. كرامة مروة. رحال فاطمة. خبيزة أنفال حدة. تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد 19 - على الاقتصاد الجزائري أنموذجاً. مجلة التمكين الاجتماعي. المجلد 02 / العدد 02 / جوان 2020.
3. ليليا بوسجرة. علد القادر بودربالة. الميتافيرس وتحدي الحرية والحقيقة قراءة تحليلية في نموذج الحرب الروسية الأوكرانية. مصداقية. 2710-8481. مجلد 4 - عدد 2022/1.
4. منال هاني. الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي: الواقع والدروس المستفادة - مجلة معهد العلوم الاقتصادية. المجلد 25. العدد 2. الجزائر. 2022.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1. <https://arabic.euronews.com/2022/11/08/european-commission-eurozone-energy-crisis-inflation-businesses>
2. <https://trendsresearch.org/ar/insight/02-06-2022/>
3. <https://www.aa.com.tr/ar/>.

4. <https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2023/02/10/>.
5. <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/04/09/covid-19-coronavirus-drives-sub-saharan-africa-toward-first-recession-in-25-years>.
6. <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/09/26/east-asia-and-pacific-sustaining-growth-restraining-inflation-but-facing-risks-ahead>.
7. <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/10/13>.
8. <https://www.arado.org/MNGNews/?p=3500>.
9. <https://www.erembusiness.com/economy/92js70d1p0>.
10. <https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/03/15/blog-how-war-in-ukraine-is-reverberating-across-worlds-regions-031522>.
11. <https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2023/04/10/how-to-tackle-soaring-public-debt>.
12. <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/07/sp040920-SMs2020-Curtain-Raiser>.
13. <https://www1.equiti.com/ae-ar/newsroom/daily-wrap-ups/2021/nov2021>.

